(المقدمة)

في الواقع تعتبر وسائل النقل بكافة انواعها من اهم الوسائل التي لها تاثيرها المباشر في الالتقاء بين الامم والشعوب ونهضتها وتقدمها في كافة انحاء المعمورة منذ ان نشأت الخليقة بوسائلها البدائية البسيطة غير المعقدة والتي كانت تسير ببطء شديد رغم الصعاب الجسيمة سواءً البدنية للانسان او الظواهر الطبيعية المعقدة والمعوقات والتضاريس الصعبة ورغم كل هذه الصعاب ورغبة للديمومة في الحياة والعيش السوي والسليم ان الانسان لم يبخل في استخدام وسائل النقل البدائية في التنقل والالتقاء والاستمرار في الحياة الصعبة بين الشعوب ورغم كون تلك الوسائل القديمة لما لها من ايجابيات محدودة ولكن في الوقت ذاتها كانت سلبياتها كثيرة في وقوع الحوادث المؤلمة بين العاملين في هذا المجال في اختفاءهم او طمس اثارهم او محوهم من الوجود من على هذا الكوكب ناهيك من ان تلك الوسائل القديمة كانت خير طرق لنشر الاديان السماوية والتعاليم الربانية للخليقة كافة وذلك للعمل وفق المبادئ الانسانية السامية وتقارب الامم والشعوب لتتعارفوا وذلك لتبادل الثقافات والحضارات ويقول الله سبحانه وتعالى في هذا المضمون في محكم كتابه (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقكم) صدق الله العظيم⁽¹⁾ وفي سياق ذاته وبخصوص التعامل والتنقل بالوسائل علمنا الرسول (صلى الله عليه وسلم) عند استخدام تلك الوسائل في السفر والتعاملات التجارية ان ندعوا رب العالمين بدعاء السفر، عن ابي هريرة (رض) قال عندما كان يركب الرسول (صلى الله عليه وسلم) على البعير او ما شابه ذلك يقول (اللهم انت صاحب في السفر والخليفة في الاله، اللهم اصحبنا بنصحك واقلبنا بذمة، اللهم ازو لنا الارض وهون علينا السفر، اللهم اني اعوذ بك من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب)⁽²⁾ 0

وان حاجة الانسان الى البقاء في الحياة وديمومتها قد دفعته الى البحث للتجديد والابداع وايجاد البدائل والاختراع لوسائل وتقنيات عالية في التنقل وتطويرها، وهناك تأكيد للمقولة التالية (الحاجة ام الاختراع) مما قد دفعت الشعوب الى التخلص من الوسائل القديمة وذلك لمواكبة روح التطور والعولمة من التكنولوجيا الحديثة كالطيران والتنقل البري والبحري بكل انواعه 00 الخ ، وكل ذلك الابداع والاختراع ووسائل التقنية قد تعود الى اعجاز القران الكريم وتوضيحه للطرق العلمية الكفيلة براحة الانسان واساليب التنقل الحديثة والسريعة والمريحة وتأمين العيش والامان الكفيلين بالحياة للانسان ويقول الله تعالى (يمعشر الجن والانس ان استطعتم ان تنفذوا من اقطار السموات والارض فانفذوا لاتنفذون الا بسطرن)⁽³⁾ ويقصد بالسلطان القوة والتكنولوجيا

(1) سورة الحجرات الاية (13)

(2) رواه الترمذي برقم (3438) وصححه الالباني في صحيح الترمذي برقم (2734)

(3) سورة الرحمن الاية (33)

الحديثة للتنقل كالمطائرات والصواريخ العابرة للقارات ، وكذلك يقول الله تعالى (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون) (4) 0

كما يتنبأ الرسول(صلى الله عليه وسلم) ويتحدث عن الوسائل التنقل بالتكنولوجيا الحديثة في آخر الزمان كيفما يتطور البشرية ويخترع ويبدع ،عن عبدالله بن عمران رسول الله(صلى الله عليه وسلم) قال(سيكون في آخر امتي رجال يركبون على السروج كاشباه الرجال فينزلون على ابواب المساجد 00 الخ الحديث الشريف (5) وهنا نرى بام اعيننا مدى التطور في وسائل التنقل التي تربط اقطار السماوات والارض بعضها ببعض والتي لها الصفة الغالبة على بقية الوسائل والصنوف من التكنولوجيا الحديثة في تقدم البشرية حيث بفضل هذه الوسائل اصبح العالم قرية صغيرة ولكن في الوقت ذاته جلبت هذه الوسائل الحديثة الويلات والكوارث وخاصة في حال استخدامها بشكل سيء وربما قد تعود الاساءة الى الانسان ذاته لعدم قدرته على التمييز اوفهم للامور.

واحيانا اخرى لوسائل التنقل نفسها او الكوارث الطبيعية اذن نجد بان وسائل التنقل مثلا الحوادث المرورية كالسيف ذ وحدين ان حُسِنَ استخدامها حَسُنَ نتائجها والعكس هو الصحيح وهذا ما قد نراها ونسمعها يوميا من خلال الوسائل المرئية والمسموعة التي تقطف بسببها ارواحا بشرية وضحايا كبيرة ودمارا هائلة للممتلكات التي قد لاتعد ولا تحصى وقد اظهرت الاحصائيات لستة اشهر الماضية لهذا العام لمحافظة السليمانية والاقضية والنواحي التابعة لها فقط حدوث (57) حالة وفاة و(1101) حالات الاصابة نتيجة الحوادث المرورية لذا اصبحت حوادث المرور من الصعب احصائها وتحديدتها والتقليل من شأنها نظرا لزيادة عددها يوما بعد يوم وزيادة فضاعتها وتعقد اسبابها ونتائجها ،ولذا اصبح واجبا على الانسان وبالذات القائمين بالتحقيق من ضباط الشرطة والمحققين ان يجروا في حوادث المرور تحقيقا مبنيا على العلم والمعرفة والوجدان ،وعليه يجب ان يكونوا ذوو خبرة قانونية وتحقيقية ماهرة وخاصة فيما يتعلق بقوانين المرور وتعديلاتها المعاصرة المواكبة لروح العصر والتقدم التكنولوجي والانظمة المرعية والتعليمات المرورية وآلية المركبات وغيرها من المعلومات المفيدة للتوصل الى احقاق

(4) سورة النحل الاية (8)

(5) رواه احمد وابن حبان 0

الحق والعدالة والحد من ظاهرة استفحال الحوادث واشعار الناس من ان العواقب الوخيمة التي قد لاتحمد عقباها من الناحيتين المادية والمعنوية ومعرفة مدى تعرضهم للمساءلة القانونية في حالات وقوع الجرائم او المخالفات وذلك بتطبيق القانون بحق المقصرين بشكل صارم ومن جهة اخرى توعيتهم بالطرق المتيسرة لان ارساء سيادة القانون على الجميع والخشية من العقاب الصارم والتوعية المستمرة و تثقيف الناس بكل الوسائل وتحسين الطرق والمنافذ وتطويرها باحسن التقنيات الحديثة ضمن الاطر الحديثة والحديثة من التكنولوجيا المعاصرة قد يمكن الحد من الحوادث قدر الامكان او التقليل من هولها وجسامتها وهنا تبرز دور المؤسسات والقطاعات الحكومية المختصة بهذا الشأن من الاشراف والمتابعة والتشديد في الرقابة وايجاد البدائل للمعالجة ناهيك عن وضع التخصيصات المالية الهائلة ضمن الميزانية المتصلة بالحياة البشرية في كل سنة مالية وارساء قواعد العيش السليم وذلك بتحسين الطرق والمعدات والمركبات المستخدمة الحديثة عالية الجودة والمتانة والنوعية لكون حياة الانسان اقدس شئ واعزها في الدنيا لان الانسان بناء الله ملعون من هدمه اي من يكون وراء قتله او ايداءه او جرحه باية طريقة من طرق القتل المروعة والايذاء والجرح وخاصة في الجرائم المرورية والتي عالجها المشرع بتشريع وقانون خاص يسمى بقانون المرور الذي يفرض عقوبات بحق المخالفين وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من اهم الاسباب التي قد ادت الى زيادة الحوادث المرورية المؤسفة منها (جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي) والتي في تصاعد مستمر يقابلها الزيادة المستمرة في عدد السيارات والمركبات بكافة انواعها تنعدم فيها شروط المتانة والامان تصنع لاغراض تجارية بحتة والتي تجوب الشوارع لانها لم تخضع للرقابة والسيطرة المركزية للتأكد من الجودة والنوعية العالية وفتحت الابواب على مصراعيها والمنافذ كافة مفتوحة بوجه دخول تلك المركبات باعداد هائلة عن طريق الشركات واصحاب النفوذ الغير المرخصين وكل هذه المخالفات وعدم مراعاة القوانين قد هددت حياتنا وقدتعرض سلامتنا للخطر واصبحت تلك الوسائل المتحضرة التي وجدت من اجل سلامة وراحة الانسان بسبب سوء استخدامها افة خطيرة بدلا ان تكون نعمة وخيرا للجميع لان تدفق السيارات باعداد هائلة وبا استمرار غيرمتصفة بمواصفات عالية الجودة ظاهرة خطيرة لاسابق لها في العالم المتحضر اضافة الى ذلك تصاميم مدننا قديمة وشوارعها ضيقة لايمكن استيعاب هذه الاعداد الهائلة من السيارات دون تخطيط مما قد خلقت المشاكل المرورية وبالتالي وقوع الحوادث المفجعة ووقوع ضحايا لاتعد ولاتحصى وبهذا سميت الطرق والمنافذ الغير الامنة بطرق الموت وتنتشر معالم القتل والموت في كل مكان وعليه نرى من الضرورة بالقول نحن كرجال القانون

والمعنيين ومن اصحاب الشأن ان نتكاتف ونبذل الجهد اللامتناهي كل ضمن موقعه واختصاصه للعمل سوية وان نضحى بالغالي والنفيس لحث الحكومة والمؤسسات المعنية ان تصبح العيون الساهرة للمراقبة والمتابعة ومحاسبة المقصرين بكل جدية واخلاص وخصوصا جعل نظام الكاميرات فعلا ذات نتائج قد تبشريا لخير وان نقترح ونقدم المشورة حسب التطور النوعي والكمي لاستيراد المركبات ذات الجودة والمتانة العالية، والمطالبة بفرض قيود وشروط وقوانين قاسية لمستخدميها عن طريق تشريع القوانين الحديثة منها العقوبات الاصلية والتبعية وفي الوقت ذاتها انسجامها لروح العصر والتطور اسوة بالبلدان المتطورة والشعوب المتحضرة بتحديد نوع العقوبة الملائمة والرادعة حتى تكون الوسيلة المشروعة للحد من هذه الاخطار المحدقة والافة القاتلة التي تحصد الارواح يوميا وتعاق الاخرين ناهيك عن الحاق الضرر الجسيم بالممتلكات والمرافق العامة وهدرا للثروة الوطنية عند وقوع حادث الدهس او الاصطدام او الانقلاب للسيارات وللكل ما تقدم وجدت من الضروري وتحقيقا للتوعية القانونية والتحلي بها الاجهزة المرورية والمختصين في هذا المضمار عليه قمت باعداد هذا البحث لاطلاعهم وتعريفهم بقانون ادارة المرور العراقي رقم (86) لسنة (2004) ضمن التشريعات المرورية وقواعدها، املين ان يكون جهدنا في اعداده وترتيبه حسب السياقات المتبعة كخدمة متواضعة لاهداف التوعية المرورية وذلك لتنظيم الحياة ضمن اطر قانونية سليمة بهدف الحد والتقليل من الخسائر في الارواح البشرية قدر المستطاع من الحوادث المرورية المؤسفة وهذا قد يعود الى الاخطاء والاهمال والرعوننة والطيش او عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات المرعية والتي من جرائها تقع الجرائم ومساهمة منا بتأمين مستلزمات النجاح في تحقيق التوعية بما نحمل من جعبتنا من اراء وافكار قد تنير الدرب امام العاملين في هذا المجال والمواطنين كافة وذلك لاغناء المسيرة القانونية بالعلم والمعرفة والقوانين لتحقيق الانضباط المروري وتخفيض حوادث المرور وبالتالي تخفيف العبأ على المحاكم عملا بالمقولة التالية (زكاة العلم نشره) اي علينا نشر وثقيف الناس كافة ان جريمة الدهس هي من انواع جرائم القتل الخطأ والايذاء الخطأ والتي تقع بواسطة احدى المركبات وان القانون العراقي لم يقر هذه التسمية لهذا النوع من الجرائم اي تسمية (جريمة الدهس) الا ان العاملين في حقل القانون والقضاء درجوا هذه التسمية واستخدموها وذلك لوضوحها ودلالاتها على صنف معين من الجرائم 0

وسوف نلقي الضوء على التشريعات التي عالج بها المشرع العراقي جريمة الدهس والوقوف على تلك الظاهرة ومعرفة اسبابها والوقوف عليها من وجهة النظر القانونية التنظيمية لتلافي المخاطر التي تنجم

عنها وضرورة التشريع والقضاء يعالج الجريمة وذلك انسجاما مع التحولات الجذرية التي يشهدها بلادنا في ميادين الحياة المختلفة، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق في بحثنا هذا والذي بعنوان (جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي رقم ٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ وتطبيقاتها القضائية) ونقسمه الى مبحثين كالآتي :-

المبحث الاول : التكييف القانوني لجريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي

المطلب الاول: ماهية جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي

الفرع الاول: التعريف بجريمة الدهس 0

الفرع الثاني: أركان جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي

المطلب الثاني: التكييف القانوني لجريمة الدهس 0

الفرع الاول: باعتبارها من الجرائم غير العمدية 0

الفرع الثاني: باعتبارها من الجرائم العمدية 0

المبحث الثاني: اثبات جريمة الدهس والعقوبات المقررة لها 0

الفرع الاول: ادلة الاثبات في جرائم الدهس 0

الفرع الثاني: العقوبات المقررة لجريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي رقم (86)

لسنة(2004)0

ومن ثم خاتمة البحث مبينا فيها بعض الاراء ونتائج البحث وادعوا من الله التوفيق 0

الباحث

(المبحث الاول)

التكليف القانوني لجريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي

للحديث في هذا الموضوع سنتناول ماهية جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي في المطلب الاول ، والتكليف القانوني لجريمة الدهس في المطلب الثاني 0

(المطلب الاول)

ما هية جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي

يلزمنا لكي نحدد ما هية جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي ان نقسم هذا المطلب الى فرعين حيث نخصص الفرع الاول لتعريف جريمة الدهس وفي الفرع الثاني سنتناول اركان جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي 0

(الفرع الاول)

تعريف جريمة الدهس

ان المشرع العراقي لم يضع لجريمة الدهس تعريفا او قسم او مادة منفصلة خاصة بها لافي قانون ادارة المرور العراقي رقم(86) لسنة (2004) ولا في قانون المرور رقم (48) لسنة (1971) الملغي وانما تعامل حوادث الدهس ضمن الجرائم الخاصة (بالخطأ) وذلك لاعتبارها حوادثا ناتجة عن الخطأ واعتبرها من الجرائم الغير عمدية.

اما من الناحية الشكلية فقد وضعت عدة تعاريف لجريمة الدهس من قبل العاملين في حقل القانون والقضاء منها (جريمة الدهس: هي الجريمة التي ترتكب بواسطة احدى المركبات⁽¹⁾ وهي التي ينتج عنها ضرر يلحق بالغير سواء كان هذا الضرر في صورة موت المجنى عليه او اصابته خطأ⁽²⁾ وكذلك (حادثة مرور ينتج عنها اصابة شخص او اكثر وحصول الاذى لهم او الوفاة)⁽³⁾ كما ويمكن ان نعرفه ايضا (هي التسبب في اذى او مرض جسيمين او عاهة مستديمة او موت شخص او اكثر نتيجة قيادة المركبة)⁽⁴⁾ وجريمة الدهس هي من انواع حوادث المرور وهي ارتطام المركبة بالانسان خطأ بصورة عامة واحداث اذى

(1) عرف القسم (1) من قانون المرور رقم(86) لسنة(2004) المركبة بانها(كل واسطة ذات عجلات تدور بمحرك الي اوبقوة جسدية وتسحب باي وسيلة عدا التي

تسير منها على السكة الحديدية وتشمل ما يلي:-

ا-السيارة/مركبة معدة للنقل ذات محرك الي للاندفاع 0

ب-السيارة الخاصة/ هي المعدة لنقل الاشخاص بدون اجر 0

ج-السيارة العامة/ هي المعدة لنقل الاشخاص لقاء اجر 0

د-سيارة حمل/ هي المعدة لنقل المواد على اختلاف انواعها وبضمنها سيارة البيك اب 0

هـ-المركبة الزراعية/ هي مركبة الية تستعمل للاغراض الزراعية وتسير بقوة محركها الالي كالمحارطة والحاصدة وغيرها 0

و-المركبة الانشائية/ مركبة تستعمل للاغراض الانشائية وتسير بقوة محركها الالي كالحادلة والرافعة وغيرها 0

س-الدراجة النارية موترسكل/ مركبة معدة للنقل ذات عجلتين او ثلاث مجهزة بمحرك الي للاندفاع ولايكون تصميمها على شكل سيارة على ان لاتقل قوة المحرك عن(125)سي سي 0

ح-الدراجة الهوائية البايسكل/ مركبة ذات عجلتين او ثلاث تسيير بها راكبها وغير مجهزة بمحرك الي ولاتشمل الدراجة المعدة لركوب الاطفال وان اي مركبة تسيير بمحرك الي

بحجم اقل من(125) سي سي وبشكل وحجم وتصميم الدراجة يعتبر دراجة هوائية 0

ط-العربة/ مركبة معدة لنقل الاشخاص او المواد تسيير بها انسان او حيوان 0

ي-المركبة المقطورة/ مركبة بدون محرك معدة للحمل او غيره تسحب بواسطة الية وتكون منفصلة عنها عادة وتدعى نصف مقطورة اذا حملت السيارة القاطرة قسما من

وزنها 0

(2) انظر يدري شاكر العلام-مجلة العدالة-العدد الاول-السنة الخامسة/1979 ص33 0

(3) المحامي عدنان عبدالمجيد-مبادئ التحقيق في حوادث الطريق-ط1 - المؤسسة العامة للدعاية والطباعة - بغداد- 1979 - ص147 .

او مرض له او وفاته نتيجة لذلك، وكذلك تشمل اصابة او موت الحيوانات ايضا⁰ وهناك انواع اخرى من حوادث المرور لا تدخل ضمن التعريف الوارد لجريمة الدهس والتي نحن بصددنا لكنه تحكمها ايضا قانون المرور كحادثة اصطدام مركبتين او اكثر او مركبة مع الدراجة او ارتطام مركبة مع عارض اخر على الطريق، وكذلك ايضا حوادث الانقلاب⁰

(الفرع الثاني)

أركان جريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي

ان جريمة الدهس كاية جريمة لا تقوم الا بتوافر ركنيها المادي والمعنوي وسنتطرق اليهما كالاتي:
1 التركن المادي: القتل (حدوث الوفاة) او (الايذاء) وهذا الركن يتحقق بتوافر ثلاثة عناصر هي: السلوك الاجرامي، والنتيجة الجرمية الضارة، والعلاقة السببية بين السلوك والنتيجة الجرمية⁰
ا- السلوك الإجرامي :

فيراد به النشاط المادي الخارجي المكون للجريمة وبالتالي فلا جريمة من دونه، لان القانون لا يعاقب على مجرد النوايا والرغبات والشهوات، ويختلف هذا النشاط في جريمة عنها في اخرى⁽¹⁾ ففي جرائم الدهس والذي توصف دائما بجرائم الخطا فان ارادة الجاني تنصرف الى السلوك الاجرامي ولكنه دون ان يريد النتيجة بل تقع بسبب خطئه من غير قصد سواء توقع امكانية حدوثها او لم يتوقع حدوثها، ولكنه لم يتخذ الاحتياط الكافي لتلافي حدوثها⁰

ب- النتيجة الجرمية الضارة :

ان الغاية من العقاب هي حماية الحقوق التي تضمن سلامة كيان المجتمع واستمرار الحياة والتعايش الاجتماعي المرغوب فيه لذلك من البديهي ان يكون الاعتداء على اي حق من هذه الحقوق يعتبر جريمة والنتيجة الاجرامية التي تكون احد عناصر الركن المادي ماهي الا ما يشخصه ذلك الاعتداء من تغيير في العالم الخارجي وما يمثله من انتهاك لاحد حقوق الجماعة، فلو قاد شخص مركبته ودهس احد المارة على الطريق وتوفي في الحال فاذن تحقق النتيجة وهي وفاة الشخص فهنا يسأل سائق المركبة اي فاعل الجريمة عن عقوبة قتل الخطأ الواردة في قانون ادارة المرور اما اذا لم يمت الشخص في المثال السابق واصيب بجروح من جراء ذلك الحادث فالنتيجة تحققت ايضا وهي الاصابة الا ان الفاعل يسأل عن عقوبة جريمة الايذاء الخطأ الواردة في القانون المذكور⁰

(1) الدكتور علي حسين الخلف والاستاذ الدكتور سلطان عبدالقادر الشاوي-المبادئ العامة في قانون العقوبات-مطبعة الرسالة-الكويت- 1982 ص139

ج- العلاقة السببية بين السلوك والنتيجة :

وهي الصلة التي تربط بين الفعل والنتيجة الجرمية اي انها حلقة الوصل بين الفعل الجرمي والنتيجة التي حصلت فهي توجد حالما يصبح فعل الجاني سببا لحصول النتيجة⁽¹⁾ ففي جريمة الدهس اذا وقع فعل نتيجة للخطا يجب ان تكون هناك علاقة سببية بين فعل الخطأ والنتيجة اي ان الوفاة او الايذاء وقع نتيجة خطأ فاذا دهس سائق السيارة شخصا وتركه في الطريق ولم يمت ومرت بعد ذلك سيارة اخرى وقضت عليه فان السائق الاول لم يكن مسؤولا عن الموت بل ان مسؤولية الموت والقتل تقع على السائق الثاني او مثلا اذا دهس شخص وكسرت ساقه وعولج وبعد ايام مات بسبب تصلب الشرايين فهنا ان العلاقة السببية قد انقطعت بين الموت والفعل اي الخطأ⁽²⁾

2 - الركن المعنوي : الخطأ الذي ينسب الى الجاني⁰

يشترط لتحقيق هذه الجريمة ان يقع خطأ من الفاعل، فان لم يكن هناك خطأ فلا توجد مسؤولية جزائية وانما يعتبر الحادث قضاء وقدر غير معاقب عليه⁽³⁾، وان قوام الركن المعنوي في جريمة الدهس هو خطأ الجاني، فالشخص يعتبر مخطئاً اذا لم يتخذ الحيطة والحذر في تصرفاته وان هناك واجبا على كل فرد في المجتمع هو ان لا يعرض الحقوق التي يحميها القانون للخطر وعلى كل فرد ان يتبصر عواقب سلوكه وذلك لتلافي نتائج غير مشروعة تؤدي بحياة انسان او اعاقته الى الخطر□

(المطلب الثاني)

التكليف القانوني لجريمة الدهس

سنتناول في هذا المطلب التكليف القانوني لجريمة الدهس باعتبارها من الجرائم غير العمدية في الفرع الاول، وباعتبارها من الجرائم العمدية في الفرع الثاني⁰

(الفرع الاول)

باعتبارها من الجرائم غير العمدية

ويراد بالجرائم غير العمدية تلك الجرائم التي لا يتطلب القانون فيها توافر القصد الجنائي، ذلك لانه لا يشترط فيها لتحقيق ركنها المعنوي قيام عنصرالعمد اي القصد ،بل يكفي في ذلك ان يتوافر في مسلك الجاني الاهمال او عدم الاحتياط او ما شابه ذلك، وقد نصت المادة (35) من قانون العقوبات (تكون الجريمة غير عمدية اذا وقعت النتيجة الاجرامية بسبب خطأ الفاعل سواء كان هذا الخطأ اهمالا او رعونة او عدم انتباه او عدم احتياط او عدم مراعاة القوانين والانظمة والاوامر⁰

(1) الدكتور غالب عبيد خلف - شرح قانون العقوبات (القسم العام) مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي / 2010 ص 35⁰

(2) المحامي عدنان عبدالمجيد - المصدر السابق - ص 154⁰

(3) الدكتورة واثبة داوود السعدي - قانون العقوبات - القسم الخاص - المكتبة القانونية - بغداد - بدون سنة الطبع - ص 124⁰

لذلك فان جريمة الدهس من الجرائم غير العمدية وهي كاية جريمة لا تقوم الا بتوافر ركنيها المادي والمعنوي والذي تطرقنا اليه سابقا كما وانها تعتبر من جرائم الجرح والجنائيات غير العمدية وانها تقوم على خطأ غير عمدي فلا يتصور الشروع فيها لانها لا يتجه فيها قصد الجاني الى احداث النتيجة الضارة وانما تقع هذه النتيجة بسبب جنائي معلوم لارتكاب جنحة او جنائية، وعليه لا يمكن ان تنسب الى سائق السيارة جريمة الشروع في التسبب بالموت اذا كاد ان يدهس بسيارته شخصا بسبب السرعة ولكنه تفادى ذلك ونجا الشخص من الموت فهنا يسأل السائق عن جريمة الايذاء اذا سبب له الايذاء⁰ ومن يقود بسرعة في الطريق المزدحم وعلى نحو يهدد بالخطر لا يرتكب شروعا في قتل غير مقصود وانما يسأل فقط عن جريمة تجاوز السرعة المسموح بها قانونا⁰⁽¹⁾ وكما قلنا بان جريمة الدهس من الجرائم غير العمدية وهي نوع من انواع جرائم الخطأ وان المادة(35) من قانون العقوبات لم تعرف الخطأ ونورد فيما يلي عدة تعاريف للخطأ :

(هو عدم اتخاذ الجاني واجب الحيطة والحذر الذي يقتضيه النظام القانوني وعدم حيلولته تبعا لذلك من ان يؤدي سلوكه الى حدوث النتيجة الجرمية، بينما بوسع الشخص المعتاد اذا وجد في ظروف الفاعل ان يحول دون حدوثها⁰⁽²⁾)

وايضا هو الركن المميز للجرائم فاذا انعدم الخطأ فلا عقاب مطلقا ويعتبر الفعل عارضا اي حادثا بالقضاء والقدر، او بانه المسلك الذهني المنطوي على عدم توقع الجاني للنتيجة الاجرامية التي احدثها وذلك عن اهمال او عدم احتياط⁰⁽³⁾

وفي تعريف اخر للخطأ بانه (تقصير ينسب الى الجاني لعدم اتخاذه ما يلزم من الحيطة والحذر لتوقع او لتجنب النتائج الضارة التي ترتبت على تصرفه اذا كان ذلك باستطاعته⁰⁽⁴⁾ يمكن تعريفه (بانه كل فعل اوترك ينجم عن ارادة واختيار وينتهي الى نتيجة لم يكن يقصدها الفاعل لاعن طريق مباشر ولاعن طريق غير مباشر الا انه كان بمقدوره ان يتجنبها⁰⁽⁵⁾ ان النشاط الجرمي يصاحبه وفاة المدهوس خطأ دون ان يقصد هذه النتيجة ركائز اساسية لتحقيق هذه الجريمة وتكون الوسيلة واسطة النقل، اما اذا لم تنجم عن نشاط مادي وفاة فيمكن اعتبار الجريمة المرتكبة ايذاء او جرح خطأ حسب الاصول الا انه لا سبيل الى القول بوجود الشروع في

-
- (1) الدكتور غالب الداودي - شرح قانون العقوبات العراقي - القسم العام - الطبعة الاولى - دارالطباعة الحديثة - بصرة - 1969 ص 329 0
(2) انظر د0 علي حسين الخلف والاستاذ الدكتور سلطان الشاوي - نفس المصدر السابق - ص 350 0
(3) انظر الدكتور احمد رفعت الخفاجي - شرح قانون العقوبات العراقي - القسم الخاص - الطبعة الثانية - دارالطباعة الحديثة - بصرة - 1969 ص 225 0
(4) الدكتور ماهر عبد شويش الدرة - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة - توزيع المكتبة القانونية - بغداد - 2009 ص 202 0
(5) انظر الاستاذ عبدالستار البزركان - محاضرات في المبادئ العامة وجرائم العامة في قانون العقوبات العراقي - القيت على طلبة المعهد القضائي للعام الدراسي - 1983-1984 ص 93 - طبعت وسحبت بالرونيو 0

جريمة الدهس كما ذكرنا سابقا لان العبرة هنا بالنتيجة المتحصلة عن الفعل او النشاط الجرمي بينما الشروع في الجرائم العمدية يتطلب توافر اتيان الجريمة بكافة اركانها عمدا⁰ وكذلك لاسبيل الى القول بوجود الاشتراك بجرائم الخطا لانتفاء القصد الجنائي فيها الا انه يرى البعض ان الاشتراك كما يكون في الجرائم العمدية يكون في الجرائم غير العمدية وتنحصر المعاونة عندئذ في النشاط الذي ينطوي على خطأ وقد تكون هذه المعاونة بفعل اصلي او قد تكون بفعل ثانوي وفي الحالتين تقوم جريمة واحدة ، كسائق السيارة الذي ينفذ أمر راجعها بالاسراع بها فيتسبب عن هذا الامر وفاة فقائد السيارة هو فاعل القتل الخطا ، اما الراكب فمجرد الشريك⁰ غير ان ما سار عليه قضاء محكمة التمييز في العراق ليس كذلك، حيث ان الجرائم غير العمدية- جرائم الخطا او الاهمال- يشترط فيها عدم القصد الجرمي، ولا يتصور الاشتراك باي وجه كان في الجرائم التي يشترط فيها عدم وجود القصد الجرمي، والظاهر ان محكمة التمييز بنت قضاءها الى ما ذهب اليه القانون من ان صور الاشتراك فيه هي التحريض والاتفاق او المساعدة ولا يتم الاشتراك الا اذا ارتكب الجاني الفعل المكون للجريمة وهو عالم به ووقع هذا الفعل بناء على التحريض والاتفاق او المساعدة ، وهذا ما لا يفترض وقوعه ما لم يكن هناك قصد جنائي الامر الذي لا يتوفر الا في الجرائم العمدية⁰ اما في جرائم الخطا فلا يفترض فيها القصد الجنائي ولا اية نية تتجه اليها ارادة الفاعل لتحقيق نتيجة معينة، وهذا ما لا يعقل معه تصور الاخذ بتطبيق قواعد الاشتراك العامة في الجرائم غير العمدية⁽¹⁾ ونحن نؤيد هذا الاتجاه الذي سار عليه قضاء محكمة تمييز العراق ، حيث ورد بالقرار التمييزي (من انه لا يتصور الاشتراك في جرائم الخطا ولا يجوز الاستدلال بالمادتين 48 و49 عقوبات بالنسبة لتلك الجرائم⁽²⁾ 0 كما ورد بالقرار الصادر من رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية (تبين انه غير صحيح ومخالف للقانون⁰ لان المحكمة وجهت تهمة واحدة الى المتهمين دون الاشارة الى قواعد ومواد الاشتراك التي لا تتصور في جرائم الخطا والاشترك، كما لاحظت المحكمة بان نسبة تقصير المتهم (س0ص0م) بنسبة 70٪ لا يستغرق خطأ المتهم (ه0ح0ع) بنسبة 30٪ وان خطأ المتهم الاول لا يستغرق خطأ المتهم الثاني وكان على المحكمة اجراء تحقيقاتها القضائية للوصول الى حقيقة الواقعة ومعرفة فيما اذا كان المتهمان ارتكبا فعلهما وانهما مقصرين بالنسب التي حدد في الكشف ثم توجيه تهمة مستقلة لكل واحد منهما وفق احكام المادة (23) من قانون المرور بعد ثبوت تقصيرهما ثم اصدار قرارها وفقا للقانون لكون جرائم الخطا ليس فيها عنصر الاشتراك لكي يوجه لهما المحكمة تهمة واحدة وبلاشتراك⁽³⁾ 0 وفي قرار اخر لمحكمة جنائيات الرصافة قررت المحكمة المذكورة التدخل في قرار الاحالة الصادر من قاضي تحقيق الكرادة (لدى التدقيق

(1) انظر الدكتور عبا س الحسني- شرح قانون العقوبات العراقي الجد يد- المجلد الثاني -القسم الخاص -جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال - بدون مطبعة- 1970 ص81-82 0

(2) انظر القرار التمييزي المرقم (1004/تمييزية/ 1976) تاريخ القرار 976/10/24 منشور في مجلة الاحكام العدلية العدد (4) السنة السابعة 976 ص307 0

(3) القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية بالعدد (113/ت0جنح/2013) وتاريخ 2013/6/25

والمداولة وملاحظة سير التحقيق الاولي والابتدائي فقد لوحظ بان هناك ما يستوجب التدخل التمييزي بقرار الاحالة اعلاه حيث وجد ان السيد قاضي التحقيق قد احال المتهمين على هذه المحكمة لاجراء محاكمتهم بدعوى غير موجزة وفق احكام المادة (24) من قانون المرور عن واقعة دهس المجنى عليه وهي من الجرائم غير العمدية (الخطا) والتي لا يتصور وجود الاشتراك فيها حيث كان المقتضى بقاضي التحقيق فرد القضية مستقلة لكل واحد من المتهمين المذكورين واحالته بقرار احالة مستقل⁰ بالاضافة الى ذلك فقد لوحظ بان هناك شك ونزاع في اسناد التهمة الى اي من المتهمين المذكورين والحال يقتضى التعمق بالتحقيق للوصول الى حقيقة هذا الاتهام ومن مقتضيات هذا التعمق واجراءاته تدوين اقوال المدعو مجهول اسم الاب الذي كان رافق المتهم عند قيادته لسيارته الكوستر في يوم وقوع الحادث وبصفة شاهد حول صحة وقوع الحادث من جانب المتهم المذكور من عدمه وبيان ملابساته والغموض الذي واكب حدوثه⁽¹⁾ 0

اما بخصوص انواع الخطا فهناك نوعان ،خطا غير متوقع وخطا متوقع فان الخطا غير المتوقع لا يتوقع الشخص النتيجة الجرمية التي تترتب على سلوكه او عمله الارادي الامر الذي يجعله يغفل اتخاذ الحيطة والحذر للحيلولة دون حصولها مع انه كان يستطيع ان يتوقع حدوثها وكان من واجبه ان يتوقعها ويحسب لها حسابا وبالتالي يكون مخطئا بسبب عدم توقعه لما حدث □ واهماله من اتخاذ الحيطة والحذر لمنع وقوعها فان الشخص الذي بفعله يكون بالضرورة مخطئا⁽²⁾ 0 مثال على ذلك ان يوقف احد الاشخاص سيارته ويتركها في مكان منحدر بدون ان يتخذ الحيطة والحذر لمنع تدرجها فتدحرجت السيارة فاصطدمت بشخص ما مما اودت بحياته او اصابته ويكون ذلك الشخص مخطئا خطا غير متوقع 0 وهنا نرى بان الشخص المخطا يعاقب عقوبة جريمة القتل او الايذاء الخطا وفق المادتين (411) و(416) من قانون العقوبات ، كون الحادث لم تقع نتيجة قيادة المركبة في الوصف الوارد في قانون المرور 0 اما الخطا المتوقع فيحصل ذلك عند ما يتوقع المتهم النتيجة الجرمية دون ان تنصرف ارادته اليها، انه يلاحظ امكانية حدوثها ولكنه لايرحب بوقوعها ويعتمد على مهارته للحيلولة دون حدوثها الا انها تقع لعدم كفاية الاحتياط الذي اتخذه □ مثال على ذلك (شخص يقود دراجة نارية بسرعة في شارع مزدحم بالناس ، فيدهس احد المارة ويقتله او يصبه بأصابة بالغة ،وهنا سائق الدراجة كان توقعه على مهارته وان بوسعه تجنب ذلك الا انه وقعت الحادث لعدم كفاية الاحتياط الذي اتخذه) □

□ قرار محكمة جنابات الرصافة بالعدلا □/ج هـ □/ب تأريخ □ □ □ □ غير منشور □

□ انظر الدكتور حميد السعدي - شرح قانون العقوبات الجديد - دراسة تحليلية مقارنة - الجزء الاول في الاحكام العامة - (الجريمة والمسؤولية الجنائية) مطبعة

المعارف - بغداد □ □ □ □ ص □ □ □ □

□ انظر الدكتور حميد السعدي - نفس المصدر السابق - ط □ □ □ □

وقد يساهم المجنى عليه نفسه في خطاه باحداث النتيجة وان هذه المساهمة لا تمحو المسؤولية عن الجاني للخطا الذي ارتكبه وتظل المسؤولية قائمة ولا مقاصة بين الاخطاء ويبقى كل خطا مستقلا عن الاخر وشخصيا بمرتكبه فيكون الخطا هنا مشتركا ويراعي في فرض العقوبة⁽¹⁾ وقد ورد في القرار التمييزي (انه اذا ساهم خطا المجنى عليه مع خطا المدان في وقوع الحادث فذلك لا يعفي المدان من المسؤولية وانما يعتبر ظرفا قضائيا مخففا للعقوبة⁽²⁾)

ولكن لو ان المجنى عليه قد تسبب بخطأه وحده فيما حدث له ولم يصدر خطا عن المتهم فانه لا يترتب على الفاعل اية مسؤولية حيث ورد في القرار التمييزي (وجد انه تايد من الادلة المتحصلة في هذه القضية ان المتهم اعلاه لم يكن مخطئا او مهملا في سياقته السيارة وقت الحادث وان الاهمال والتقصير الذي ادى الى وقوع الحادثة كان من جانب المجنى عليها (هـ 0 م 0 س) التي عبرت الشارع العام فجأة ومن غير المكان المخصص للعبور حيث قفزت امام سيارة المتهم واصطدمت بها واصيبت باضرار بدنية اودت بحياتها لشدة اصابتها⁽³⁾ وقضى ايضا (ان سائق السيارة لا يكون مسؤولا عن موت المجنى عليها التي ركضت خلف سيارته وعلقت بخلفها لانها سقطت على الارض بعد ان ارتطمت جسمها بالسيارة⁽⁴⁾)

ان الخطأ اما ان يكون مدنياً او جزائياً ولكن يرى البعض ضرورة التفريق بين الخطأين، ويقول انصار هذه التفرقة بان الخطا المدني يلزم صاحبه مهما كان بسيطا بينما الخطا الجنائي او (الجزائي) في

(1) انظر الدكتور عباس الحسني - نفس المصدر السابق - ص 82 0

(2) قرار محكمة التمييز رقم 1320 في 11/2/1973، النشرة القضائية، العدد الاول، السنة الرابعة، ص 239 0

(3) قرار محكمة التمييز لاقليم كردستان - رقم 17/الهيئة الجزائية - الاولى/2012 في 26/4/2012 - غير منشور 0

(4) انظر القاضي عثمان ياسين علي - المبادئ القانونية في قرارات محكمة تمييز اقليم كردستان العراق - القسم الجنائي - لمدة خمس عشرة سنة 1993 - 2007 - مطبعة المنارة - اربيل - 2008 - ص 192 0

جريمة الإهمال لابد وان يكون على درجة من الجسامة ، ولكن استقر الفقهاء على توحيد الخطأ في القانون المدني والقانون الجنائي⁽¹⁾ 0

والخطأ يكون على درجات ، 1- الخطأ الفاحش او الجسيم ، 2- الخطأ اليسير ، 3- الخطأ التافه 0 فيذهب بعض من المفكرين ان المسؤولية الجنائية لا تترتب الا على الخطأ الفاحش والخطأ اليسير، دون الخطأ التافه زاعمين ان الانسان معرض للاخطاء التافهة وهي لا تثير الشعور الذي تثيره الاخطاء الفاحشة 0 ويقولون ان التعويض المدني يختلف عن الغرض من العقاب الجنائي والقانون المدني يرمي الى تعويض الضرر، والقانون الجنائي يرمي الى ردع الجاني وحماية المجتمع من اهماله وتقصيره 0 ولهذا فان التعويض المدني بالضرر التافه يكفي ولا حاجة لتدخل القانون الجنائي بالعقاب 0

اما الرأي الثاني فيأخذون بوحدة الخطأ الجنائي والخطأ المدني مهما كانت درجته ومهما كانت جسامته يسير ام فاحش فهو يعتبر خطأ على كل حال ، ويستندون في هذا الى رأيين الاول ان التفريق بين نوعي الخطأ يؤدي الى تناقض الاحكام فبينما يحكم الحاكم الجنائي مثلا براءة المتهم لعدم وجود خطأ يحكم الحاكم المدني على الجاني بالتعويض 0 والرأي الثاني يقول بتوحيد الخطأ الجنائي والمدني وان تفاهة الخطأ ليس له اثر سوى تخفيف العقوبة ، فكل خطأ يرتب المسؤولية الجنائية يصلح سببا للتعويض وكل خطأ نشأ عن ضرر يلزم فاعله بالتعويض ويكون موجبا للمسؤولية اذا توافرت اركان الجريمة 0

وان المشرع العراقي اخذ بهذا الراي من جهة فاقر وحدة خطأ الجنائي والخطأ المدني كما اخذ بانواع الخطأ من جهة اخرى ففرق بين الخطأين التافه واليسير وجعله في الفقرة الاولى من المادة (411) من قانون العقوبات والخطأ الجسيم في الفقرة الثانية وجعله من ظروف التشديد⁽²⁾ 0

(1) انظر الدكتور عباس الحسني - نفس المصدر السابق - ص 76 0

(2) الدكتور عباس الحسني - نفس المصدر - ص 84- 85 0

اما فيما يتعلق بصور الخطأ سواء اكان خطأ متوقعا او غير متوقع يتخذ مظهرا ايجابيا وله صور حيث
المشروع العراقي ذكره بالمادة () من قانون العقوبات خمس صور للخطأ هي :

□ - الاهمال

□ - الرعونة

□ - عدم الانتباه

□ - عدم الاحتياط (التقصير)

□ - عدم مراعاة القوانين والانظمة والوامر

□ - الاهمال :

هو ان يغفل الجاني القيام بما يقتضيه واجب الحيطة والحذر ليتفادي حدوث النتائج الاجرامية ، ويعبر
الاهمال عن الخطأ اذا نشأ عن موقف سلبي يتخذه الجاني حيال ما ينبغي ان يتخذ من احتياطات
يقتضيها الحذر ومن شأنها ان تحول دون وقوع الضرر □ ومن الامثلة على ذلك ما قضت به محكمة
التمييز لاقليم كوردستان بان(قيادة السيارة التي لا تتوفر فيها شروط المتانة والامانة في ظروف مناخية
سيئة (ممطرا او مظلما) بسرعة شديدة في الشارع العام ويؤدي ذلك الى حادث دهس فيكون الاهمال
والتقصير من جانب السائق □
□ - الرعونة :

هي عدم الحذر وعدم الدراية بالشؤون القانونية او الحرفية او المهنية، فيعتبر الجاني مخطئا ان تحقق الخطأ الجنائي،
وكان في استطاعته تجنب الحادث وتلافي وقوع الخطأ لو انه اتخذ بعض الاحتياطات اللازمة كما يفعل الشخص المتمزن
الحريص □ وقد ورد بالقرار التمييزي (ان المتهم بعد ان راي المجنى عليها امامه والوقت نهار وهي تروم العبور من
خلال تلك المسافة التي تركتها المجنى عليها مناسبة للعبور فدهسها دون ان يتمكن من السيطرة على تفادي وقوع
الحادث فانه يكون قد تسبب بوفاة المجنى عليها وطفلها نتيجة اهماله ورعونته التي ظهرت عند قيادته لسيارته □

□ انظر الدكتور فخري عبدالرزاق صلبلي الحديثي - شرح قانون العقوبات القسم العام - المكتبة القانونية - بغداد - □□□□□□□□□□

□ انظر القاضي عثمان ياسين علي - نفس المصدر السابق - □□□□□□□□□□

□ انظر الدكتورة - واثبة داوود السعدي - نفس المصدر السابق - □□□□□□□□□□

□ قرار محكمة تمييز العراق المرقم □□□□□□□□□□ هيئة عامة □□□□□□□□□□ والمؤرخ في □□□□□□□□□□ - قاعدة التشريعات العراقية - مجلس القضاء الاعلى □□□□□□□□□□

- منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع :-

□ - عدم الانتباه :

يعني عدم الانتباه التقصير الناتج عن الطيش والغفلة غير المعذورة، وهو يتشابه مع الإهمال لكونهما يتمثلان بالسلوك السلبي الذي ينشأ عنه الضرر □ ومن التطبيقات القضائية ما جاء بالقرار (ان اعتراف المتهم المعزز باقوال المدعين بالحق الشخصي والتقارير الطبي التشريحي العدلي الخاص بالمجنى عليه وهي ادلة كافية ومقنعة تثبت قيام المتهم بدهسه المجنى عليه مما ادى الى وفاته نتيجة اهماله وعدم انتباهه □)

□ - عدم الاحتياط (التقصير):

ويراد به عدم الاحتراز او عدم التحفظ او قتلها مما يسبب مسؤولية الجاني عن نتيجة سلوكه، لانه كان في استطاعته ان يحول دون وقوع الحادث لو تصرف بحذر وتعقل □ كما جاء بالقرار التمييزي وورد فيه (ولدى عطف النظر على قرار الحكم فانه جاء صحيحا وموافقا للقانون ،لثبوت ارتكاب واقعة الدهس وظروف الحادث ولم يكن بحالة الحيطة والحذر،عليه قرر تصديق قراري الادانة والعقوبة □)

□ - عدم مراعاة القوانين والانظمة والوامر:

معناه عدم السير بموجب التعليمات والقوانين وان الفاعل يعاقب بمجرد ارتكابه الفعل المخالف لهذه الانظمة والقوانين □ ولم يقترن ذلك الى اي ضرر □ كمن يسير بسيارته في الشارع بسرعة تزيد عن السرعة المقررة قانونا □ او مثلا يسير عكس اتجاه السير □ ومن التطبيقات القضائية على ذلك ما جاء بالقرار التمييزي (ان القرار صحيح وموافق للقانون حيث ان الثابت من وقائع الدعوى بان المتهم قد خالف احكام قانون المرور والتعليمات الصادرة بشانته ذلك تجاوزه السرعة المقررة داخل القصبات والمدن وكذلك تجاوزه الاشارة الضوئية الحمراء □) كذلك اذا اقترن الفعل المخالف وادى الى الضرر كمن يقود سيارته داخل المدن وبسرعة شديدة ويدهس شخصا ما ويقتله او يصيبه باذى كما جاء بالقرار التمييزي (وجد انها صحيحا وموافقة للقانون وذلك لاحداث المتهم (المميز) بسبب قيادته مركبة اذى جسيما بالغير لعدم مراعاته البيان الخاص بتحديد سرعة المركبات داخل المدن وتجاوزه ذلك □)

□ انظر الدكتور - واثبة داوود السعدي - نفس المصدر السابق - ط □ □ □

□ قرار محكمة جنايات ديالى المرقم □ □ □ □ في □ □ □ □ - قاعدة التشريعات العراقية - مجلس القضاء الاعلى - منشور على الانترنت وعلى نفس الموقع السابق □

□ انظر الدكتور علي حسين الخلف والامتا ذ الدكتور سلطان عبدالقادر الشاوي - نفس المصدر السابق - ط □ □ □ □ □ □

□ قرار محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية المرقم □ □ □ □ / ت. جنح □ □ □ □ في □ □ □ □ - غير منشور □

□ انظر المحامي عدنان عبدالمجيد - نفس المصدر السابق - ط □ □ □

□ انظر القاضي الدكتور - عثمان ياسين علي - المبادئ والتطبيقات القانونية في قرارات محكمة استئناف اربيل بصفتها التمييزية، الطعن في احكام

وقرارات محاكم الجرح لسنوات □ □ □ □ □ □ - ته بايي للطباعة والنشر - اربيل □ □ □ □ □ □ ط □ □ □ □ □ □

□ انظر نفس المصدر اعلاه للقاضي الدكتور عثمان ياسين علي - ط □ □ □

وفي السياق ذاته ولاغناء موضوع هذا البحث نود ان نسلط الضوء على حالات اخرى من الجرائم المرورية والتي تشكل الى جانب جرائم الدهس حوادث مؤسفة ومفجعة كحالات اصطدام مركبتين او اكثر او مركبة مع الدراجة او حالات انقلاب المركبات والتي تحدث معظمها في الطرق الخارجية ويؤدي الى موت مئات واعاقة الاف من المواطنين في الاقليم *

* وللحديث عن الحالات الاخرى من الجرائم المرورية كحالات اصطدام المركبات مع البعض او مع الدراجة او اي عارض اخر او حالات الانقلاب والتي ازدادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة فيرجعه المختصون في قضايا المرور الى ازدياد الاعداد الهائلة من السيارات المتدفقة الى الاقليم والتي لا يستعيبها شوارعنا وطرقنا الخارجية يضاف الى ذلك كثرة المركبات الخاصة منها او عامة ذات حمولات ثقيلة الداخلة او الخارجة من الاقليم او الى دول الجوار بسبب النشاط التجاري والسياحي والاقتصادي وكذلك الاسباب والعوامل الاخرى التي تؤدي الى وقوع الدهس والاصطدام والانقلاب منها ما يعود الى السائقين انفسهم ومنها ما هو راجع الى الشخص المدهوس نفسه

ان العامل البشري او الانساني من اهم العوامل المسببة في وقوع جريمة الدهس والجرائم الاخرى المرورية وهو المسؤول عن ذلك لانه العامل الوحيد من بين العوامل المكونة للحادثة، وانه با مكانه تغيير موقفه او وضعيته او حركته تبعا للظروف وهو الذي يحرك المركبة ويوجهها ، فبعض السواق لا يلتزمون بتعليمات وقوانين وانظمة المرور او مراعاتهم لها مراعاة دقيقة ويقودون مركباتهم بسرعة شديدة خلافا للسرعة المحددة للسيارة في المدينة او في الطرق الخارجية والامر هذا يقع على عاتق مديريات المرور بنصب كاميرات المراقبة ثابتة ذات مواصفات عالية لرصد حالات المخالفات داخل المدن وخارجها ، وكذلك جهل الكثيرين من السواق لتعليمات المرور حيث يلاحظ ان عددا غير قليل من السواق وخصوصا الحديثين في قيادة السيارات لا يلمون اماما كافيا بتعليمات المرور وينتج عنه ارتكاب العديد من المخالفات التي تسهم في حالات كثيرة بوقوع جريمة الدهس والجرائم الاخرى المرورية ، وكذلك ايضا ان بعض من السواق يقودون سياراتهم وهم بحالة سكر ويشكل بحد ذاته حوادث مؤسفة ، كما وان عدم اجادة قيادة السيارات من قبل بعض السواق حديثي العهد بقيادة السيارات وعدم الامامهم اماما كافيا بقيا دتها قد تؤدي الى اكثر من الحادثة ، وكذلك استخدام السيارات من قبل الاحداث والمراهقين والتي كثرت في الوقت الحاضر وبشكل ملفت للنظر واصبحت ظاهرة مالوفة بين هذه الفئة من المجتمع وان لم تعالج لتؤدي الى العديد من الكوارث وتوقع خسائر بشرية واضرار بالممتلكات الخاصة منها او العامة كما وان الهاتف النقال (الموبايل) هو الاخر من اهم الاسباب لوقوع جريمة الدهس ، الى جانب ذلك عدم التزام بعض المواطنين بالتعليمات الخاصة بالمرور كالعبرور من غير الاماكن المخصصة للعبرور وعدم التزامهم بالاشارات الضوئية هو الاخر تسبب الى وقوع الحوادث المرورية

بالاضافة الى الاسباب والعوامل المذكورة اعلاه فان عامل الطريق وعامل الطبيعة والمناخ تعتبر ايضا من العوامل الاساسية في وقوع جريمة الدهس والجرائم الاخرى المرورية

واخيرا فان الاسباب والعوامل مهما تعددت وانفصلت طبيعتها ، فان الحادثة عند ما تقع لا بد ان يكون هناك سبب او اكثر من الاسباب اليها ، ومهما يكن هذا الاسباب اننا نرى بان العامل الانساني يتحمل النصيب الاكبر في الحوادث فهو العامل الرئيسي في معظم الحوادث

ويرى السيد عبد الوهاب عبدالرزاق التحافي ان من المتفق عليه ان السائق هو السبب الرئيسي في حوالي % من جرائم المرور

(الفرع الثاني)

باعتبارها من الجرائم العمدية

تحدثنا في الفرع الاول وقلنا ان جريمة الدهس والجرائم المرورية الاخرى هي من الجرائم غير العمدية وانها تعتبر من جرائم الخطأ، ولكن من المتصور ان ترتكب جريمة قتل عمدية بواسطة مركبة مثلما من المتصور ان ترتكب جريمة ضرب مفضي الى الموت او الايذاء العمد ايضا فان تلك الجرائم من قتل والاصابة والتي ترتكب قصدا وباحدى المركبات فانها تدخل في اعداد الجرائم العمدية وهي تخضع لقانون اخر ولا تخضع لقانون المرور الذي نحن بصدده [1]

فتكون الجريمة عمدية اذا توافر القصد الجرمي لدى فاعلها وتعد الجريمة عمدية كذلك اذا توقع الفاعل نتائج اجرامية لفعله فأقدم عليه قابلاً للمخاطرة بحدوثها [2]

ولكي يمكن القول بوجود جريمة فانه لا بد ان تتوفر فيها اركان معينة لقيامها ، واركان الجريمة نوعان ،الاول ويسمى الاركان العامة للجريمة وهي الاركان التي تخص جميع الجرائم بحيث تميز الفعل المباح عن الفعل الجنائي بشكل عام ، اما النوع الثاني من اركان الجريمة فيسمى بالاركان الخاصة ، وهي الاركان التي تخص كل جريمة على حدة [3]

فاركان الجريمة العمدية سواء في جريمة قتل العمد او الايذاء العمد لا بد ان تتوفر فيها ركنين ، الركن المادي والركن المعنوي : [4]

آ- فالركن المادي : والتي تتمثل في الاعتداء المميت القتل او الاصابة بعاهة مستديمة او الجروح وتتحقق عناصره كالاتي :

أ- السلوك الاجرامي (الفعل الجنائي) :

وهو الامر او السلوك الذي من شأنه احداث وفاة المجنى عليه وهو سلوك صالح بطبيعته لتحقيق هذه النتيجة فان تحققت كآثر لذلك الفعل كانت جريمة القتل تامة وان لم يحققها لاسباب اخرى ليس بينها ارادة المتهم الذي قصد القتل وبدا فعلا بتنفيذ الفعل الذي سيؤدي الى الوفاة ، اقتصرت مسؤولية الفاعل في هذه الحالة على الشروع [5] اما في جريمة الايذاء العمد فان السلوك من شأنه المساس بسلامة الجسم سلوك يترتب عليه الحاق الاذى بسلامة جسم المجنى عليه [6]

ب- النتيجة الجرمية :

فالنتيجة الجرمية في جريمة قتل العمد سواء اقترن بسبق الاصرار او الترصد او لم تقترن فهي الوفاة وهي ازهاق روح انسان هو الاثر المترتب على سلوك الفاعل وبه تتم الجريمة وفي هذه النتيجة تمثل الاعتداء على حق المجنى عليه في الحياة وحدوث الوفاة شرط لازم لكي يستكمل الركن المادي عناصره فاذا لم تتحقق هذه النتيجة وذلك بان اوقف نشاط الجاني او خاب اثره لسبب لادخل لارادته فيه فان الجريمة تكون شروعا في القتل اذا ما توافر القصد الجنائي لديه [7]

[1] انظر المادة (1) من قانون العقوبات العراقي وتعديلاته رقم (1) لسنة (1969) ص 111

[2] انظر القاضي -عبدالحسين صباح صيوان الحسون -موسوعة نصوص التجريم والعقاب -الجزء الاول - الطبعة الاولى - المكتبة القانونية - بغداد - ص 111

[3] انظر الدكتور ماهر عبد شويش الدرة - نفس المصدر السابق - ص 111

[4] انظر الدكتور ماهر عبد شويش الدرة - نفس المصدر - ص 111

اما النتيجة الجرمية في جريمة الايذاء العمد فتتمثل بالاثر الذي يترتب على الفعل الذي اتاه الجاني وهذا الاثر يتمثل في الاذى الذي يصيب جسم الانسان (١)

ج- العلاقة السببية بين السلوك الاجرامي (الفعل) والنتيجة :

لكي تتحقق المسؤولية الجنائية عن الجريمة ذات النتيجة من الناحية المادية كالقتل والضرب المفضي الى الموت والاصابة التي تتخلف عنها عاهة مستديمة يجب ان يكون الفعل الذي ارتكبه الجاني سببا في حدوث هذه النتيجة الضارة فاذا كونت الواقعة جريمة من الجرائم المذكورة فلا يكفي صدور فعل عن المتهم من جهة ووقوع ضرر يصيب المجنى عليه من جهة اخرى وانما ينبغي فوق ذلك اسناد النتيجة الى الفعل فاذا لم يكن بالامكان اثبات هذا الاسناد الذي يعبر عنه بتوافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة فان المتهم لا يسأل في الامثلة السابقة عن الوفاة او العاهة المستديمة وانما تقتصر مسؤوليته على الشروع بالقتل والايذاء البسيط اذ ان هذا الوصف هو القدر الثابت بالنسبة له (٢)

وقد تكلم المشرع العراقي عن جريمة قتل العمد في المواد (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) وعن جريمة الضرب المفضي الى الموت او الجرح او الضرب او الايذاء العمد في المواد (١١) و (١٢) و (١٣) و (١٤) و (١٥) من قانون العقوبات (١٦)

١- الركن المعنوي (القصد الجرمي) :

ان الجريمة العمدية توصف بركنها المعنوي ويمثل القصد الجنائي او ما يسمى (بالقصد الجرمي) وقد عرفت المادة (١٧) الفقرة -١- من قانون العقوبات القصد الجرمي (هو توجيه الفاعل ارادته الى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفا الى نتيجة الجريمة التي وقعت او اية نتيجة جرمية اخرى) (١٨) وتنص الفقرة -٢- من نفس المادة ان (القصد قد يكون بسيطا او مقترنا بسبق الاصرار وكذلك الفقرة -٣- منها بان (سبق الاصرار هو التفكير المصمم عليه في ارتكاب الجريمة قبل تنفيذها بعيدا عن ثورة الغضب الانبي او الهياج النفسي) (١٩) والقصد على انواع :

١- القصد العام والقصد الخاص :

القصد العام :

وهو القصد العادي الذي يتعين توافره في كافة الجرائم العمدية ويكتفي القانون به في أغلب الجرائم فهو ارادة السلوك الاجرامي ونتيجته والعلم بها (٢٠)

القصد الخاص :

هو انصراف نية الجاني الى تحقيق غاية معينة او باعث خاص بالاضافة الى توافر القصد العام (٢١)

(١) انظر الدكتور - ماهر عبد شويش الدرة - نفس المصدر السابق - ص ١١١

(٢) انظر الدكتور - حميد السعدي - نفس المصدر السابق - ص ١١١

(٣) انظر القاضي عبد الحسين صباح صبيوان الحسون - نفس المصدر السابق - ص ١١١

2 - القصد المحدد والقصد غير المحدد :

يتوافر القصد المحدد عند ما تكون ارادة الجاني متجهة نحو تحقيق نتيجة معينة بالذات اما القصد غير المحدد فانه يوجد عند ما تتعرض ارادة الجاني الى تحقيق نتائج جرمية لا على التعيين والتحديد كما لو اراد الجاني ان يقتل انسانا او اناسا غير معينين بالذات⁰

3- القصد المتعدي :

وتتحقق هذه الجريمة اذا ارتكب الجاني سلوكا اجراميا بقصد احداث نتيجة جرمية معينة غير ان سلوكه هذا افضى الى احداث نتيجة جرمية اشد جسامة من تلك التي سعى اليها في البداية ولم يقصدها ابدا⁽¹⁾ وبعد ان انتهينا من شرح موجز عن اركان الجريمة العمدية نود ان نبين اوجه الاختلاف بين كلتا الجريمتين عمدية وغير عمدية ففي الجريمة العمدية يتوفر القصد الجرمي بينما في الجريمة غير العمدية ينتفي القصد الجرمي ، في الجريمة العمدية يستهدف الفاعل الوصول الى النتيجة الا انه في الجريمة الغير عمدية لا يستهدف الفاعل النتيجة ، ان قوام الجريمة العمدية هي الركن المعنوي المتمثل بالقصد الجرمي بينما ان الركن المعنوي في الجريمة غير العمدية هي الخطأ ، يرد الشروع في الجرائم العمدية ولا يرد في الجرائم غير العمدية ، يوجد الاشتراك في الجرائم العمدية ولا يتصور في الجرائم غير العمدية ، كما ان الاتفاق الجنائي يكون في الجرائم العمدية ولا يكون في الجرائم غير العمدية⁰

واخيرا وليس اخرا وكما قلنا سابقا ان الاصل في جرائم القتل او الاصابة بالمركبات انها قتل او اصابة خطأ واعتبرتها المشرع من الجرائم غير العمدية وشرع قانون خاص بها ، لكنه تقع وفي حالات نادرة عند ما يوجد هناك خلافات سابقة وتهديدات واسباب يدفع شخص ما للالتجاء بقتل او اصابة شخص اخر بطريقة الدهس بواسطة المركبة لكي ينتقم منه دون ان يستعمل السلاح أو آلة جارحة او حادة او مادة ضارة او الوسائل الاخرى لأقتراف جريمته وهنا تكون تكييف القضية قتل او الايذاء العمد ويحكمها قانون اخر وهو قانون العقوبات ولا تطبق على الواقعة قانون ادارة المرور ، وهنا تقع وفي مثل هذه الواقعة اثبات العمد على كاهل المحاكم الذي تنسبه الى المتهم ليكون حكمها بالادانة عن جريمة عمدية صحيحة ، ويتعين ان يكون استخلاص العمد معتمدا على ادلة سائغة بحيث لا يخالف الوقائع الثابتة في الدعوى⁰

ومن الامثلة لجريمة الدهس باعتبارها جريمة عمدية ما جاء بالقرار التمييزي (اذا كان المتهم يتحين الفرص للفتك بالمجنى عليه ثم عادت العلاقات طبيعية بينهما واخذ يلتقي به ثانية ، وفي احدى لقاءاته وتناول الخمر معه في احد المشارب خطرت بباله فكرة قتله مجددا بان طلب منه قيادة السيارة متظاهرا بالتعب⁰ وعندما اصبح امامها دهسه بمقدمتها ثم رجع عليه بالاطارات الخلفية الى ان فارق الحياة فان فعله يعتبر قتلا عمدا خاليا من سبق الاصرار معاقب عليه وفق المادة 405 عقوبات وليس المادة 406/1 - ا منه⁽²⁾ .

(1) انظر القاضي عبدالحسين صباح صيوان الحسون - نفس المصدر السابق - ص 48 0

(2) انظر القاضي - ابراهيم المشاهدي - المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز - القسم الجنائي - مطبعة الجاحظ - بغداد - 1990 ص 224 0

(المبحث الثاني)

اثبات جريمة الدهس والعقوبات المقررة لها

سنتناول في هذا المبحث اثبات جريمة الدهس والعقوبات المقررة لها في فرعين سنخصص الفرع الاول لادلة الاثبات فيجرائم الدهس اما في الفرع الثاني سنتطرق الى العقوبات المقررة لجريمة الدهس في قانون المرور رقم () لسنة ()

(الفرع الاول)

ادلة الاثبات في جرائم الدهس

الدليل هو كل ما يؤدي الى كشف الحقيقة ويعمل على اظهارها كالشاهد الذي يشهد بانه رأى المتهم وهو يطلق النار من بندقيته على المجنى عليه فيقتله او يشهد بان المتهم قام بدهس المجنى عليه بمركبته فيؤدي الى وفاته او اصابته اما الاثبات في المواد الجنائية هو كل ما يؤدي الى اظهار الحقيقة ولأجل الحكم على المتهم في المسائل الجنائية يجب ثبوت وقوع الجريمة في ذاتها وان المتهم هو المرتكب لها فالاثبات في المسائل الجزائية يقع على عاتق الادعاء العام وكذلك على المشتكي ، كما وان القاضي يلعب دورا ايجابيا في الوصول الى الحقيقة وكشف اسرارها وسنتكلم في هذا الفرع عن ادلة الاثبات في جرائم الدهس وبالشكل الاتي :-

□ - افادة المجنى عليه (المشتكي)

□ - شهادات الشهود

□ - اعتراف المتهم

□ - الانتقال الى محل الحادث واجراء الكشف والمخطط له

□ - تقارير الخبراء والفنين

□ - القرائن والادلة الاخرى المقررة قانوناً

□ - افادة المجنى عليه (المشتكي)

ان افادة المجنى عليه اي الشخص المصاب له اهميته القانونية بالنسبة للواقعة المراد اثباتها كونه هو الذي تعرض للجريمة وهو اعلم واكثر معرفة من غيره لذكر وقائع الحادثة وتزويد السلطات التحقيقية بالمعلومات الوافية والدقيقة عن ساعة وقوع الجريمة وكيفية وقوعها وذكر اوصاف المركبة من حيث لونها ونوعها وشكلها ورقمها مما يسهل للسلطات المختصة للبحث والعثور على المركبة وضبطها والقبض على سائقها سيما في حالة هروب سائق المركبة بعد دهس المجنى عليه وتركه مكان الحادث ،

() القاضي جمال محمد مصطفى - التحقيق والاثبات في القانون الجنائي - مطبعة الزمان - بغداد ص

ولم يقم بمساعدته ونقله الى المستشفى [1] هذا في حالة اذا تعزز شهادة المجنى عليه بالقرينة او ادلة اخرى ، اما اذا كانت شهادته منفردة ولم تؤيد بقرينة او ادلة اخرى مقنعة او باقرار من المتهم ففي هذه الحالة يقع على القاضي الجزائي تقدير هذه الشهادة وتخضع لضميره وقناعته حيث ان القانون لم يلزم القاضي الجزائي باي دليل اذا لم يدخل في نفسه القناعة الكافية به وفقا لاحكام المادة ([2] [3] [4]) من قانون اصول المحاكمات الجزائية [5] ومن الامثلة على ذلك ما ورد بالقرار التمييزي (شهادة المشتكي لا تكفي لادانة المتهم اذا لم تؤيد بقرينة او ادلة اخرى [6] - [7] شهادات الشهود [8]

الشهادة تعني ادلاء الشخص بالمعلومات التي لديه عن الجريمة والتي ادركها باحدى حواسه سواء اكانت تلك المعلومات لها علاقة باثبات الجريمة او ظروف وقوعها او الملابس التي احاطت بها [9] او هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه او سمعه بنفسه او ادركه على وجه العموم بحواسه [10] والشهادة اما ان يكون عيانية عندما يدلي الشاهد بمعلومات عن الجريمة ويبني هذه المعلومات على امور رآها او سمعها هو بالذات واما ان يكون سماعية ويبني معلوماته على امور سمعها من الاخرين ، والشهود حسب الشهادة التي يدلون بها نوعين شهود اثبات وشهود نفي ، فاذا كانت الشهادة تثبت وقوع الجريمة فهي شهادة اثبات اما اذا كانت الشهادة تنفي التهمة عن المتهم كانت شهادة نفي ، ويشترط ان تنصب الشهادة على وقائع تتعلق بالقضية بحيث يؤدي سماعها الى اثبات الجريمة وظروفها واسنادها الى من وجهت اليه اونفيها عنه الا ان هذا لا يمنع من ان تنصب الشهادة على الملابس التي لها تاثيرها على ثبوت الواقعة او تقدير تفاصيلها ، اذ من الممكن ان ترد على كل ما من شأنه ان يؤدي الى الحقيقة [11]

لذلك تعتبر الشهادة من اهم وسائل الاثبات واكثرها شيوعا في الدعاوي الجزائية ، وفي جرائم الدهس الذي نحن بصدددها قد يحضر الشاهد امام قاضي التحقيق او المحكمة الجزائية ويدلي بشهادته عن جريمة الدهس التي وقعت في حضوره ويذكر ما لديه من معلومات عن كيفية وقوع الحادثة وساعة وقوعها وسرعة المركبة كما ويذكر وصف المركبة ونوعها ولونها ورقمها اي يدلي بتفاصيل الواقعة الذي رآه ، لذا ان الشهادة اذا كانت عيانية اكثر اهمية في الدعوى من الشهادة السماعية استنادا الى المقولة الشائعة (الذي رأى ليس كمن سَمِع) [12] ومن التطبيقات القضائية ما ورد بالقرار التمييزي (ولدى عطف النظر على قرار الافراج فإنه جاء صحيحاً وموافقاً للقانون للأسباب المسرودة فيه ، وذلك لكون الشهادات جاءت سماعية ولا تجلب القناعة الكافية للادانة [13]

[1] انظر المادة [14] من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم [15] لسنة [16] المعدل [17]

[2] انظر القاضي عثمان ياسين علي - المصدر السابق - ص [18]

[3] انظر الاستاذ ن عبد الامير العكيلي /الدكتور سليم ابراهيم حربة - اصول المحاكمات الجزائية - ج [19] - ج [20] - المكتبة القانونية - بغداد [21] - ص [22]

[4] انظر القاضي جمال محمد مصطفى - نفس المصدر السابق - ص [23]

[5] انظر الدكتور - سامي النصر اوي - دراسة في اصول المحاكمات الجزائية - الجزء الاول - في الدعوى العمومية والدعوى المدنية والتحري والتحقيق

والاحالة - مكتبة دار السلام - بغداد [24] - ص [25]

[6] القرار الصادر من رئاسة محكمة استئناف منطقة السلیمانية بصفتها التمييزية بالعدد [26] /ت/جنح [27] في [28] القرار غير منشور [29]

□ - اعتراف المتهم :-

الاعتراف هو اقرار المتهم بكل او بعض الواقعة المنسوبة اليه او بظروفها ، وبعبارة اخرى فان الاعتراف هو اقرار المرء على نفسه بما يضرها بخلاف الشهادة فانها اقرار المرء على غيره سواء بما يضر هذا الغير او ينفعه □ ويعتبر الاعتراف من الادلة القوية في المسائل الجزائية اذا صدر من المتهم بمحض ارادته ودون حصول اي تأثر مادي او ادبي عليه ، ولكي يعتبر الاعتراف كدليل قوي في الدعوى الجزائية لا بد من توافر هذه الشروط فيه :

□ - ان يكون الاعتراف قد صدر من متهم بارتكاب جريمة امام جهة مخولة والجهة التي يشترط صدور الاعتراف امامها هي المحكمة وقاضي التحقيق حيث نصت المادة (□□□ / أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية (للمحكمة سلطة مطلقة في تقدير اقرار المتهم والاخذ به سواء صدر امامها او امام قاضي التحقيق او محكمة اخرى في الدعوى ذاتها او في دعوى اخرى ولو عدل عنه بعد ذلك □ ولها ان تأخذ باقراره امام المحقق اذا ثبت لها بالدليل المقنع انه لم يكن للمحقق وقت كاف لاجراءه امام القاضي لتدوين اقراره) □ ويفهم من هذا النص بانه لا يعد من قبيل الاعتراف اقرار المتهم بالتهمة المنسوبة اليه اذا صدر امام جهة لاتملك الحق في استجواب المتهم كسلطة اعضاء الضبط القضائي او ضابط المركز كما لا يعتد بالاقرار الواقع امام المحقق ، غير ان للمحكمة ان تأخذ باقرار المتهم امام المحقق اذا ثبت لها بالدليل المقنع انه لم يكن للمحقق وقت كاف لاجراءه امام قاضي التحقيق او المحكمة لتدوين اقراره □

□ - ان يكون الاعتراف صريحاً وواضحاً ، الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون صريحاً وواضحاً بارتكاب المتهم الجريمة المنسوبة اليه □

□ - ان يكون اعتراف المتهم اختيارياً اي يصد رمنه عن ارادته حرة معتبرة والاعتراف الذي يعول عليه هو ما يصد ر عن شخص متمتع بالتمييز وحرية الاختيار، ولا يعتد باعتراف نزع منه تحت تأثير الاكراه او التهديد او الخوف وتنص المادة (□□□) من قانون الاصول ايضاً بانه (يشترط في الاقرار ان لا يكون قد صدر نتيجة اكراه مادي او ادبي او وعد او وعيد) حيث لا يمكن قبول الاعتراف للمتهم اذا صدر عنه نتيجة الاكراه والتهديد والوعد والوعيد او استعمال الوسائل غير المشروعة معه كالتعذيب لحملة على الاعتراف كون هذا الاعتراف باطل قانوناً ومخالف للدستور حيث نصت المادة (□□□/اولاً ج) من دستور جمهورية العراق ونقول (يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالاكراه او التهديد او التعذيب □□□) كما انه مخالف لنص المادة (□□□) من قانون الاصول ايضاً والتي تقول (لا يجوز استعمال اية وسيلة غير المشروعة للتأثير على المتهم للحصول على اقراره □ ويعتبر من الوسائل غير المشروعة اساءة المعاملة والتهديد بالايذاء والاغراء والوعد والوعيد والتأثير النفسي واستعمال المخدرات والمسكرات والعقاقير) □

□ انظر القاضي جمال محمد مصطفى - المصدر السابق - ص □□□

4- ان يكون الاعتراف مطابقاً للحقيقة ووقائع الدعوى ، ولكي يؤخذ باعتراف المتهم كدليل في الدعوى لابد ان يكون مطابقاً للحقيقة ووقائع الدعوى اما اذا تبين للمحكمة عدم مطابقته للحقيقة ووقائع القضية لها عدم الاخذ به، ومع ذلك اذا انتفت رابطة السببية بينها وبين الاقرار او كان الاقرار قد ايد بادلة اخرى تقتنع معها المحكمة بصحة مطابقته للواقع او ادى الى اكتشاف حقيقة ما جاز للمحكمة ان تأخذ به المادة () من الاصول الجزائية

كما ويشترط ان يكون اعتراف المتهم غير مكذوبة بوقائع الدعوى ، كأن يعترف شخص على نفسه في جريمة دهس مثلاً ويظهر نفسه بانه قاد المركبة وقام بدهس المجنى عليه وذلك لانقاذ قريبه او صديقه من المسؤولية الجزائية في حين انه كان راكباً معه بعدها تظهر للمحكمة حقيقة ذلك مما تقضي بالغاء التهمة المسندة اليه والافراج عنه ، ويحصل عادة مثل هذه الحالات لدى السواق حديثي العهد او اللذين ليس لديهم المام كافي في قيادة المركبة وخاصة لدى بعض من النساء

كما ويجوز تجزئة اعتراف المتهم في التهمة المسندة اليه اذا توافرت ادلة اخرى تؤيد اقرار المتهم وتعزز ثبوت التهمة ضده وللحكمة ان تأخذ من اقراره ما تراه صحيحاً وتطرح ما عداه، ولكن مع ذلك منع المحكمة من تجزئة الاقرار أو تاويله اذا كان هو الدليل الوحيد في الدعوى والاخذ به وحده برمته كدليل اثبات ضد المتهم وقد نصت المادة () من قانون اصول المحاكمات الجزائية صراحة (يجوز تجزئة الاقرار والاخذ بما تراه المحكمة صحيحاً واطراح ما عداه غير انه لايجوز تاويله او تجزئته اذا كان هو الدليل الوحيد في الدعوى)

ومن التطبيقات القضائية على الاعتراف ما ورد بالقرار التمييزي والذي يقول (للمحكمة سلطة مطلقة في تقدير اقرار المتهم امام القائم بالتحقيق والاخذ به او عدم الاخذ به وان اشارة وقائع القضية والتقرير الطبي الى ان اقرار المتهم امام محقق الشرطة قد انتزع منه بسبب اساءة معاملته فان اقراره غير صحيح) كما قضي ايضاً (اذا كان الاقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى فلا يجوز الاخذ به الا اذا طابق واقع الحال)

() انظر القاضي عثمان ياسين علي - المصدر السابق - ص ١١١
() انظر الاستاذ ابراهيم المشاهدي - نفس المصدر السابق - ص ١١١

4- الانتقال الى محل الحادث واجراء الكشف والمخطط له

عند ما تقع جريمة الدهس كأية جريمة اخرى يجب على قاضي التحقيق او المحقق الانتقال الى محل الحادث كلما كان ممكناً لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاكتشاف اسباب وقوع تلك الجريمة والوقوف على اثارها وقد نصت المادة (ج) من قانون اصول المحاكمات الجزائية بقولها (اذا اخبر قاضي التحقيق بجناية مشهودة وجب عليه ان يبادر بالانتقال الى محل الحادثة كلما كان ذلك ممكناً لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ب) وان يخبر الادعاء العام بذلك) لكنه ومن المتبع وفي الوقت الحاضر الانتقال الى مسرح الجريمة والكشف والمخطط لها وفي الكثير من الجرائم يكون من قبل المحققين وضباط الشرطة ومهما يكن الامر فان الانتقال الى محل الحادث له الاثر الكبير وخصوصاً في جرائم الدهس فيجب على المحقق او القائم بالتحقيق فور وصول الخبر اليه بوقوع جريمة الدهس ان ينتقل فوراً الى مكان الحادثة وذلك للاحتفاظ على اثار الجريمة ومساعدة المصابين ان وجدوا واستدعاء سيارات الاسعاف لنقل المصابين الى المستشفى باسرع وقت ممكن ومنع الحاضرين وابعادهم من مكان الحادثة وذلك خشية من طمس الاثار المترتبة عن الحادثة وتنظيم محضر بذلك يذكر فيها كل تفاصيل الحادثة بصورة دقيقة والذي يستفاد منها للتحقيق ومن ثم ينظم مخططاً لمكان الحادث وبما ان اجراء الكشف والمخطط لمحل الحادثة تعتبر من اهم الاجراءات التي يعتمد عليها المحاكم واتخاذها كدليل الاثبات لبناء الحكم عليها فلا بد الاستعانة بشرطة المرور لانها اكثر معرفة والمأمراً بالجرائم المرورية واكثر دقة من غيره في تنظيم المرتسم لمكان الحادثة وتحديد نسبة التقصير وبامكانه تصوير محل الحادث وفحص السائق مرتكب الجريمة لمعرفة فيما اذا كان قد قاد مركبته وهو تحت تأثير المسكر من عدمه وقياس درجة السكر وعلى رجل المرور عند اتخاذه هذه الاجراءات ان يكون في حذر تام وان لا يخضع لاي تأثير مهما يكن وان يكون محايداً في مهمته وان لا ينحاز الى جانب فاعل الجريمة او المجنى عليه اي يجب عليه اداء مهمته بكل امانة واخلاص لان ما يقوم به هو المعول عليه من قبل المحاكم وقد نص القسم () من قانون المرور رقم () لسنة () بقوله (للمحاكم ان تعتمد الصور والبيانات والقرارات المأخوذة بواسطة وسائل فحص وقياس درجة السكر واجهزة رصد المخالفات وكذلك مخطط محل الحادث الذي ينظمه رجل المرور الذي لا تقل رتبته عن ضابط صف) ومن التطبيقات القضائية على ذلك ما جاء بالقرار التمييزي والذي يقول (في حوادث المرور يجب ان يجري كشف ومخطط لمحل الحادث بالدقة وتحديد من هو مقصر) كما ورد في قرار آخر (في جرائم المرور ان محضر الكشف ومخطط لمحل الحادث الجاري من قبل ضابط المرور يعين بوجود ادلة للاحالة او بالعكس)

() انظر - كما مران رسول سعيد- المبادئ والقرارات الهامة لمحكمة جنابات السلطانية/ بصفتها التمييزية - لسنوات ()

مطبوعة به يوه ند- سليمانية- الطبعة الاولى () ص ()

() انظر - كما مران رسول سعيد- نفس المصدر - ص ()

□ - تقارير الخبراء والفنيين :

ان من بين اجراءات التحقيق التي يستطيع قاضي التحقيق او المحقق اتخاذها للكشف عن الجريمة هو الاستعانة بخبير او اكثر للاستفادة من خبرته الفنية تتعلق بالجريمة وقد يقوم قاضي التحقيق او المحقق بهذا الامر تلقائياً او بناءً على طلب احد الخصوم ، فالخبرة تمثل معلومات فنية تريد القائم بالتحقيق معرفتها من احد ارباب الفنون والحرف كالحدادين او الميكانيكيين او الكهربائيين او من احد اصحاب الاختصاص كالمهندسين والاطباء والصيادلة والكيميائيين وهذه المعلومات تساعد القائم بالتحقيق في توضيح بعض الامور التي لا يستطيع حلها من خلال معلوماته الخاصة (□) (□) ففي جرائم الدهس مثلاً يرسل المصاب او الجثة في حالة الوفاة الى الطبيب المختص لمعرفة سبب الاصابة او سبب الوفاة الحقيقية وتعتبر التقارير الطبية الاولية والنهائية بحق المصاب والتقرير التشريحي الطبي العدلي للمجنى عليه المتوفي من ادلة الاثبات في الدعوى حيث يمكن للمحكمة ان تعتمد سبباً لحكمها اذا اطمأنت اليه (□) الى جانب ذلك تقارير الخبراء الفنيين كالخبير الالي وذلك لفحص وكشف السيارة المسببة في الحادث لمعرفة فيما اذا كانت صالحة للعمل بدون خلل فني وتتوفر فيها الاجهزة الواردة ذكرها في نص القسم (□) من قانون المرور من عدمه (□) وترسل المركبة عادة الى مديرية شرطة الاليات في المحافظة لاجراء الكشف عليها وفحصها ويعتبر تقرير الخبير الالي هو الاخر دليلاً لاثبات الدعوى اذا اطمأنت اليه المحكمة في امانة وصدق الخبير ومعرفته الفنية في المهمة التي انيطت به (□) وقد قضت محكمة جنابات السليمانية بصفتها التمييزية (اذا كان درجة عجز المشتكي المصاب عجزاً مؤقتاً لزاماً على السيد قاضي التحقيق عرض المشتكي المصاب على اللجنة الطبية الدائمة ثانية لمعرفة هل اكتسب المشتكي الشفاء التام ام انه اصيب بعجز دائمي) (□) (□)

(□) انظر الاستاذ عبدالامير العكلي والدكتور سليم ابراهيم حربة - نفس المصدر ر - ص □□□

(□) انظر القسم (□) من قانون المرور رقم □□ لسنة □□□□

(□) انظر كامران رسول سعيد - نفس المصدر - ص □□□

□ - القرائن والادلة الاخرى المقررة قانوناً :

القرينة هي دلائل تضمنها امر معلوم تستنتج منه ولها صلة بامر مجهول مقترنة به وفيها يدل عليه وتثبيتها □ والقرائن كما نص عليها قانون الاثبات نوعان وهي قرائن قانونية وقرائن قضائية ، فالقرينة القانونية كما نصت المادة (□□□/اولاً) من قانون الاثبات رقم(□□□) لسنة □□□□ (هي استنباط المشرع امراً غير ثابت من امر ثابت) □ ويتضح من ذلك بان المشرع افترض للأخذ بها اثبات الوقائع التي استندت اليها فيصبح الامر معلوماً استنتج منه المشرع امراً غير معلوم □ والقرائن القانونية تنقسم الى نوعين ، القرائن القانونية القاطعة وهي من قواعد الاثبات التي يقوم المشرع نفسه باستخلاصها وسميت قاطعة لانها لا تقبل اثبات العكس في كثير من الاحوال □ ولكن ذلك ليس معناه منع الخصم من اقامة الدليل الذي يدحضه هذه القرينة ، والاخرى القرائن القانونية البسيطة وهي الدلالة على امر مجهول بقدر لايزيل الجهالة نهائياً مما يجوز نقضها بادلة اعلى □ وانها اضعف قوة في الاثبات من القرائن القانونية او التي يقبل فيها اثبات العكس □ اما فيما يخص القرائن القضائية وقد نصت المادة (□□□□/اولاً) من قانون الاثبات (هي استنباط القاضي امراً غير ثابت من امر ثابت لديه في الدعوى المنظورة) □ ويتضح بان القرينة القضائية تكون دليل اثبات غير مباشر لانها لاتنصب على الواقعة موضوع النزاع بصورة مباشرة بل انها تتناول واقعة اخرى متصلة بها او قريبة منها □ وانها دليل غير قاطع واطرف الادلة ويمكن اثبات عكس دلالتها بقرينة قضائية مثلها او اقوى منها □

ومن التطبيقات القضائية ما ورد بالقرار التمييزي (ان القرائن القابلة للتأويل لاتكفي وحدها للادانة ما لم تدعم بادلة معتبرة قانوناً) □

اما بخصوص الادلة الاخرى المقررة قانوناً فان المشرع وبعد ان ذكر الادلة التي تستند اليها المحكمة في تكوين قناعتها وهي الاقرار وشهادة الشهود ومحاضر التحقيق والمحاضر والكشوف الرسمية الاخرى وتقارير الخبراء والقرائن اضاف العبارة (والادلة الاخرى المقررة قانوناً) الى المادة (□□□□/أ) من قانون الاصول الجزائية ويعني هذا ان للمحكمة ان تستند في تكوين قناعتها على الادلة التي قررها القانون او نصت عليها القواعد العامة في التحقيق الابتدائي او القضائي من غير الادلة المذكورة □ ومن امثلة على ذلك الكشف والمعينة لمكان الجريمة و وصف الاثار المادية للجريمة والاضرار الحاصلة بالمجنى عليه وبيان السبب الظاهر للوفاة ان وجد وكذلك الادلة الخطية التي تفيد في الاثبات سواء اكانت رسمية او عادية □ كما ويمكن للمحكمة ان تكلف اي شخص بتقديم ما لديه من اوراق او اشياء اذا رأت ان ذلك يفيد في كشف الجريمة وفقاً للمادة(□□□□) من قانون الاصول الجزائية □

□ انظر القاضي - مهدي صالح محمد امين - الاثبات بالقرائن امام القضاء - مجلة القضاء - العدد الثاني - السنة الثانية والاربعون □□□□ - ص □□□□ وما بعدها □

□ انظر القاضي عثمان ياسين علي - نفس المصدر السابق - ص □□□□

(الفرع الثاني)

(العقوبات المقررة لجريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي رقم 86 لسنة 2004)

للحديث عن هذا الموضوع سنتطرق الى العقوبات الواردة في القسمين (23) و(24) من قانون ادارة المرور العراقي كما ونسلط الضوء على الظروف المشددة والمخففة للعقوبات المنصوص عليها في القسمين المذكورين وحيث ان القسم (23) تطرق الى جريمة الايذاء الخطأ وشروطها اما القسم (24) تطرق الى جريمة القتل الخطأ وشروطها مما يستدعي الوقوف عند كل قسم من هذين القسمين :-

فيما يتعلق بجريمة الايذاء الخطأ فقد نص القسم (23) من قانون ادارة المرور مايلي:

1- (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن اربعمائة الف دينار ولا تزيد على مليون دينار او بكلتا العقوبتين كل من احدث بالغير او ممتلكاتهم بسبب قيادته مركبة اذى او مرض جسيمي او عاهة مستديمة لعدم مراعاته للقوانين والانظمة والبيانات)⁰ ويلاحظ ان الفقرة 1- من القسم المذكور قد اقتص بالعقوبة على جريمة الايذاء الخطأ اذا كان الاذى او المرض المحدث بالغير جسيماً او الحق بالغير عاهة مستديمة وجعل عقوبة مرتكبها الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين ، او بغرامة لا تقل عن اربعمائة الف دينار ولا تزيد على مليون دينار ، وهذا يعني ان الجريمة المرورية المتسببة باحداث اذى او مرض غير جسيم او كون الاذى لم يتسم بالعاهة المستديمة لا ينطبق واحكام النص المذكور ، وانما يتعين تطبيق احكام المادة (1/416) من قانون العقوبات ⁰ ومثال على ذلك لو قاد (س) مركبته وقام بدهس (ص) لعدم مراعاته للقوانين والانظمة والبيانات ونتيجة ذلك اصيب (ص) باذى او مرض جسيمي او عاهة مستديمة فهذه الواقعة تنطبق واحكام القسم المذكور ، اما اذا الاذى او المرض غير جسيمي او كون الاذى لم يتسم بالعاهة المستديمة في المثال السابق كما يتطلبه القسم المذكور فيصار الى تطبيق المادة (1/416) من قانون العقوبات ⁰ وقد قضت محكمة جنايات السليمانية بصفتها التمييزية في قرارها (وجد انه صحيح وموافق للقانون كون الواقعة فعلا محكومة بنص المادة (416) عقوبات وليس القسم (23) من قانون المرور المرقم (86) لسنة (2004) كون تلك اشترطت في متنها ان تكون الاضرار او الايذاء الجسيمي لكي تحكمها تلك القسم ولخلو الواقعة من ايذاء الجسيم عليه تحكمها المادة (416) عقوبات والتي تقبل الصلح والتنازل)⁽¹⁾

كما وقضت محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية بقولها (ان هذه المحكمة لاحظت بان التقرير الاولي يتضمن الخدوش فقط وحسب نص القسم 23/ف1 (كل من احدث بالغير 000 بسبب قيادته مركبة اذى او مرض جسيمي او عاهة مستديمة 000) فان الواقعة لا تنطبق عليها احكام القسم اعلاه من قانون المرور وان التكييف القانوني الصحيح للواقعة ينطبق عليها احكام المادة (1/416) من قانون العقوبات)⁽²⁾

(1) القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة جنايات السليمانية /2 بصفتها التمييزية بالعدد (103/ت/2012) في (2012/4/24) القرار غير منشور

(2) القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية بالعدد (100/ت/ج/2011) في (2011/7/6) - القرار غير منشور

وفي قرار اخر لمحكمة استئناف منطقة السلیمانیة فقد اتجهت المحكمة المذكورة اتجاهاً مغايراً للقرار الذي سبق ذكره وقضت (تبين بأنه صحيح وموافق للقانون ، لعدم اصابة المشتكي اصابة جسيمة كما تتطلبه القسم (1/23) من قانون المرور ، لذا تقرر تصديق قرار الافراج 00⁽¹⁾) ونحن لانتفق مع هذا الاتجاه رغم الاختلاف في وجهات النظر القانونية لانه مهما تكن الاصابة وان كانت غير جسيمة كانت لها ان تحكم للمشتكي ما تراها مناسباً طالما هناك شكوى جزائية عن جريمة وقعت فعلاً ، لان القضاء ساحة للعدل ولاحقاق الحق فليس للمتضرر من الجريمة سبيل اخر سوى اللجوء الى القضاء ليحكم له 0

ويلاحظ ايضاً بان المشرع قد اضاف كلمة (ممتلكاتهم) الى الفقرة -1- من القسم (23) من قانون ادارة المرور النافذ في حين ان نص المادة (1/24) من قانون المرور رقم 48 لسنة 1971 الملغي لم يتطرق الى ذلك وحسناً فعل المشرع عند ما اد رج هذه الكلمة الى القسم المذكور لان الحوادث المرورية لا تحدث بالانسان الاذى والمرض فقط وانما تحدث الضرر بالممتلكات ايضاً غير ان هذا النص لا تخلو من قصور تشريعي ايضاً لان المشرع ذكر كلمتي (اذى) او (مرض) معاً دون (الضرر) والتي تصيب الانسان والممتلكات ايضاً واكثر شمولية لذا نقترح تعديل هذه الفقرة ليكون النص بعد اضافة عبارة (الضرر) كالاتي (00000000 كل من احدث بالغير او ممتلكاتهم بسبب قيادته مركبة اذى او مرض جسيمين او عاهة مستديمة او ضرر لعدم مراعاته للقوانين والانظمة والبيانات) 0

كما ينص القسم (23) من قانون ادارة المرور:

(2- تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسمائة الف دينار ولا تزيد على مليون دينار او بكلتا العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة اثناء قيادته المركبة برعونة واستهتار او كان السائق تحت تأثير مسكر او لم يقم بمساعدة من وقعت عليه الجريمة او لم يطلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك) 0 وتتضح من الفقرة -2- من القسم (23) بان المشرع جاء وقد شدد العقوبة ويشروط كالآتي:

1 - ارتكاب الجريمة اثناء قيادة المركبة برعونة واستهتار 0

2 - اذا كان السائق تحت تأثير مسكر 0

3- اذا لم يقم السائق بمساعدة من وقعت عليه الجريمة او لم يطلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك 0

(1) القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية بالعدد (152/ت0جنح/2013) في (20/8/2013) القرار غير منشور0

لذلك فان جريمة الدهس اذا اقترنت بأي ظرف من تلك الظروف المشددة فتكون العقوبة الحبس لاتقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لاتقل عن خمسمائة الف دينار ولا تزيد على مليون دينار او بكلتا العقوبتين^(١) ومن الامثلة على ذلك ما ورد بالقرار التمييزي (وجد من سير التحقيق وظروف القضية ومن شهادت المشتكين المصابين ومن محضر الكشف على محل الحادث ومخططه وافادة المتهم في جميع مراحل الدعوى قيام المتهم^(٢) باحداث اذى وعاهة مستديمة بالمشتكين بسبب قيادته للسيارة برعونة وكان تحت تأثير مسكر وباجازة سوق ملغية لانتهاه نفاذها بذلك فان فعل المتهم يشكل جريمة دهس محكومة بنص المادة^(٣) من قانون المرور الملغي المرقم^(٤) لسنة^(٥) لوقوع الجريمة في ظله واستناداً الى الصلاحية القانونية لهذه المحكمة بموجب المادة^(٦) من قانون اصول المحاكمات الجزائية تقرر تبديل الوصف القانوني للجريمة وجعله وفق الفقرة^(٧) من المادة^(٨) من قانون المرور المشار اليه اعلاه وادانته بموجبها بدلاً من الفقرة^(٩) منها^(١٠) .

كما وقضت ايضاً بقولها (ان الفقرة الثانية من قانون المرور تكون اكثر انطباقاً لكون السائق المتهم لم يقم بمساعدة من وقعت عليه الجريمة بل تركه في عرض الشارع وهرب الى جهة مجهولة وبعد ذلك قبض عليه وظهر انه غير مجاز بقيادة السيارات)^(١١) .

ومن الجد ير بالذكر يلاحظ في حالات ارتكاب جريمة الدهس اذا كان السائق تحت تأثير مسكر ان بعض من السادة القضاة في محاكم التحقيق يقررون فتح قضية مستقلة بحق المتهم وفق المادة^(١٢) من قانون ادارة المرور وبذلك يحال المتهم الى المحكمة المختصة بقضيتين مستقلتين وبالتالي يؤدي الى محاكمته مرتين عن فعله فهذا لايجوز قانوناً ان يعاقب شخص مرتين على فعل واحد ، كما ورد بالقرار التمييزي وجاء فيه (الا ان اصدار قرار في^(١٣) من قاضي التحقيق حول فتح قضية مستقلة للمتهم وفق القسم^(١٤)) من قانون المرور قرار غير صحيح لان قيادة السيارة تحت تأثير المسكر والحاق الاضرار باموال وممتلكات الغير ينطبق عليه احكام القسم^(١٥) من قانون المرور ولذلك لايجوز فتح قضية مستقلة بحقه وفق القسم^(١٦) من قانون المرور لان ذلك يؤدي الى محاكمة المتهم مرتين عن فعله ،لما تقدم قرر نقض القرار واعادة الاضبارة الى محكمتها لاصدار القرار فيها بتوحيد الاضبارتين وتكييفها وفق القسم^(١٧) من قانون المرور)^(١٨)

(١) انظر القاضي الدكتور عثمان ياسين علي - المبادئ والتطبيقات القانونية في قرارات محكمة استئناف اربيل بصفقتها التمييزية الطعن في احكام وقرارات محاكم الجنح لسنوات^(١٩) - ته بابي للطباعة والنشر - اربيل^(٢٠) ص^(٢١)

(٢) انظر القاضي كيلاني سيد احمد - المبادئ القانونية لقرارات محكمة استئناف منطقة اربيل بصفقتها التمييزية للسنوات^(٢٢) مطبعة المنارة - اربيل^(٢٣) ص^(٢٤)

(٣) القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة جنايات السليمانية^(٢٥) بصفقتها التمييزية بالعدد^(٢٦) في^(٢٧) القرار غير منشور^(٢٨)

اما فيما يخص جريمة القتل الخطأ فان القسم (24) من قانون ادارة المرور العراقي يفرق في العقوبة بين اربع حالات تختلف في شروطها وتدرج في عقوباتها وهي كالآتي :

الحالة الاولى:

نصت الفقرة(1) من القسم(24) من قانون ادارة المرور بالقول (1- يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون دينار ولا تزيد على مليون وخمسمائة الف دينار او كلاهما كل من تسبب في موت شخص نتيجة قيادته مركبة لعدم مراعاته للقوانين والانظمة والبيانات المختصة)⁰ ويتضح ان ما يشترطه النص الوارد في الفقرة(1) هو ان يتسبب المتهم في موت شخص واحد وهو الشرط الوحيد نتيجة قيادته مركبة لعدم مراعاته للقوانين والانظمة والبيانات المختصة⁰ اما اذا زادت النتيجة من حيث عدد الموتى او اقتران الموت باصابة اخرين، او في حالة اقتران خطأ السائق بظروف مشددة اخرى والتي اشارت اليها الفقرتان (3) و(4) من القسم المذكور فعندئذ نكون امام عقوبات اشد⁰ ويلاحظ على النص المذكور والمترجم الى اللغة العربية والمنشور في الوقائع العراقية المرقمة 3984 وجاء فيه : ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة في حين ان النص المحرر باللغة الانكليزية جاء فيه : ولا تزيد على سبع سنوات او بغرامة والتي جاءت بالصيغة التالية (or a fine) حيث تعني (او بغرامة) والتي ترجمت الى اللغة العربية بصورة خاطئة مما يتعين تصحيح هذا الخطأ⁽¹⁾ ويتطلب هذا نشره في الجريدة الرسمية (وقائع كردستان) لكي يطلع عليه رجال القضاء وكافة مواطني الاقليم⁰ ومن التطبيقات القضائية ماورد بالقرار التمييزي الذي جاء فيه (وجد بان قرار محكمة جنايات السليمانية / 2 بتاريخ 2012/12/12 وفي الدعوى الجزائية المرقمة 441/ج/2012 بادانة المتهم (ك0 ص0 م) وفق القسم 1/24 من قانون المرور رقم 86 لسنة 2004 لدهسه المجنى عليها (ك0 ف0م) بواسطة سيارته المرقمة 000 على الشارع العام طريق سليمانية- دوكان قرب قرية (كاني خان) بتاريخ 2012/8/26 وتسببه في موتها لعدم مراعاته للقوانين والانظمة والبيانات المرورية المختصة صحيح وموافق للقانون لتحصل ادلة قانونية مقنعة معتبرة بحقه تصلح ان تكون سبباً للادانة⁽²⁾ .

(1) انظر الوقائع العراقية - العدد (3984) - ايار - 2004 ص 28 0

(2) القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة تمييز اقليم كردستان بالعدد (83/الهيئة الجزائية- الاولى/2013) في 2013/6/11 القرار غير منشور 0

الحالة الثانية :

نصت الفقرة () من القسم () من قانون ادارة المرور بالقول () - تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لاتقل عن مليون وخمسمائة الف دينار ولا تزيد على ثلاث ملايين دينار او كلاهما اذا نشأ عن الجريمة المبينة في الفقرة () من هذه المادة موت اكثر من شخص واحد او موت شخص والحاق اذى او مرض جسيمي او عاهة مستديمة باكثر من شخص واحد () ان هذه الفقرة تشترط لانطباقها ان تنشئ عن الجريمة موت اكثر من شخص او موت شخص والحاق اذى او مرض جسيمي او عاهة مستديمة باكثر من شخص واحداً ومن التطبيقات القضائية ما ورد بالقرار التمييزي والذي جاء فيه (ثبت من خلال وقائع الدعوى والادلة المتحصلة فيها بان المتهم المذكور تسبب في موت اكثر من شخص واحد نتيجة قيادته لسيارته بسرعة فائقة وعدم مراعاته للقانون والانظمة والبيانات المختصة وتخفيف سرعة سيارته عند وصوله داخل قصبه كويسنجق كون المنطقة المذكورة منطقة سكنية مكتضة بالسكان والمارة وحيث ان المتهم المذكور ارتكب فعلاً ينطبق واحكام القسم () من قانون ادارة المرور العراقي رقم () لسنة () ولموافقة قرار الادانة للقانون قرر تصديقه اما بخصوص العقوبة فقد وجدت هذه الهيئة بان العقوبة المفروضة بحقه والتي هي الحبس الشديد لمدة سنة وستة اشهر وفق القسم اعلاه من القانون المذكور واستدللاً باحكام المادة () من قانون العقوبات وبغرامة مالية قدرها مليون وخمسمائة الف دينار فانها جاءت خفيفة وغير مناسبة مع الفعل الجرمي المرتكب وظروف وملابسات القضية ووفاة شخصين من جراء الحادث () () غير ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا عن مدى امكانية تطبيق النص المذكور فيما نشئ عن الجريمة موت شخص والحاق اذى او مرض باكثر من شخص غير ان الاذى او المرض غير جسيم ولم يحصل بالمصابين عاهة مستديمة ؟ او ان موت شخص كان قد اقترن باصابة شخص اخر اصابة جسيمة واصابة الاخرين باصابات غير جسيمة ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نرى بانه لايمكن ان تكيف الواقعة وفقاً لنص الفقرة () من القسم () وانما يكون التكييف القانوني وفقاً لنص الفقرة () من القسم () من قانون ادارة المرور ومن الجدير بالذكر ان نص الفقرة () من المادة () من قانون المرور رقم () لسنة () المعدل (الملغي) يتساوي مع نص الفقرة () من القسم () من قانون المرور النافذ في صور التجريم مع الاختلاف في العقوبات المقررة ، وقد قضت محكمة التمييز بقولها (وجد من التقارير الطبية الخاصة بالمشتكين المصابين () ان اصابتهما لم تكن جسيمة كما تقتضيها احكام الفقرة الثانية من المادة () من قانون المرور المعدل عليه تكون الجريمة المرتكبة محكومة بنص الفقرة الاولى منها لذا تقرر ابدال الوصف القانوني للجريمة وجعله وفق الفقرة الاولى من المادة () من قانون المرور المعدل () ()

() القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة التمييز في اقليم كردستان بالعدد () / الهيئة الجزائية () في () القرار غير منشور .

() انظر القاضي عثمان ياسين علي - المصدر السابق - ص ()

الحالة الثالثة :

نصت الفقرة (3) من القسم(24) بالقول (3 - يعاقب بالسجن مدة لاتقل عن سبع سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لاتقل عن ثلاث ملايين دينار ولا تزيد على خمسة ملايين دينار كل من تسبب في موت شخص نتيجة قيادته مركبة باهمال او رعونة وكان تحت تأثير مسكر او مخدر او هرب دون اخبار السلطات المختصة بالحادث)0 وتتضح من هذه الفقرة ان المشرع قد شدد العقوبة اذا اقترنت بهذه الحالات وهي:

1- قيادة المركبة باهمال او رعونة 0

2- قيادة المركبة تحت تأثير مسكر او مخدر 0

3- هروب السائق دون اخبار السلطات المختصة بالحادث 0

ولكي تتحقق هذه الحالات واثناء قيادة السائق مركبته باهمال او رعونة لابد ان يكون تحت تأثير مسكر او مخدر اي ان يكون واقعاً تحت تأثيرها وقت الحادث اي بمعنى ان المسكر او المخدر غلب على عقله وتوازنه بحيث افقده السيطرة على قيادة المركبة 0 وقد ورد بالقرار التمييزي وجاء فيه (يشترط لانطباق الفقرة الثالثة من المادة 25 من قانون المرور المعدل على حادث الدهس او الاصطدام ، ان يكون درجة سكر المتهم شديدة تفقده السيطرة على التركيز اثناء القيادة) (1) 0 وفي حالة اذا لم يكن درجة السكر شديدة بحيث لم يفقد المتهم السيطرة على التركيز اثناء القيادة فلا تطبق الفقرة الثالثة من القسم(24) وانما تطبق الفقرة الثانية من القسم المذكور 0

وفي حالة اذا دهس المتهم المجنى عليه بالمركبة التي كان يقودها وتسبب في وفاته ولم يقم بمساعدته ونقله الى المستشفى وهرب دون اخبار السلطات المختصة بالحادث فتطبق على فعل المتهم الفقرة الثانية من القسم(24) من قانون ادارة المرور 0 وقد قضت محكمة التمييز بقولها(وجد ان جنوح محكمة احداث دهوك الى ادانة المتهم الجانح م00 وفق المادة 3/25 من قانون المرور المعدل صحيح وموافق للقانون اما قرار فرض التدبير عليه ثم شموله بايقاف تنفيذ العقوبة فانه غير وارد لجسامة الجريمة المرتكبة من قبله حيث انه كان قد قاد السيارة دون ان يكون مجازاً ثم هروبه من محل الحادث) (2) 0 وحل القسم (24) الفقرة (3) من قانون ادارة المرور بدل المادة (25) من قانون المرور الملغي 0

(1) انظر ابراهيم المشاهدي - المصدر السابق - ص 244 0

(2) انظر القاضي عثمان ياسين علي - المصدر السابق - ص 198 0

الحالة الرابعة :

وقد نصت عليها الفقرة (4) من القسم (24) من قانون ادارة المرور بالقول (4-وتكون العقوبة السجن مدة لاتقل عن عشر سنوات ولا تزيد على عشرين سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد عن سبعة ملايين دينار اذا نشأ عن الجريمة المبينة في الفقرة (3) من هذه المادة موت اكثر من شخص واحد او موت شخص والحاق اذى او مرض جسيمين او عاهة مستديمة باكثر من شخص واحد)0 يلا حظ على هذا النص انه تكرر الخطأ في الترجمة لعبارة (وبغرامة) كما في الفقرات الثانية والثالثة التي وقع هذا الخطا والصحيح هو ما حرر باللغة الانكليزية (or affine) كما سبق ذكره والذي تعني باللغة العربية (او بغرامة) 0

وتجدر الاشارة ان المشرع قد شدد العقوبة بالسجن مدة لاتقل عن عشر سنوات ولا تزيد على عشرين سنة او بغرامة لاتقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد عن سبعة ملايين دينار اذا نجم عن حالة الدهس موت اكثر من شخص واحد او موت شخص واحد والحاق اذى او مرض جسيمين او عاهة مستديمة باكثر من شخص واحد ولكن بشرط ان يكون المتهم قد قاد المركبة باهمال او رعونة وكان تحت تاثير مسكر او مخدر او هرب دون اخبار السلطات المختصة بالحادث 0 لكنه ينبغي الاشارة الى السؤال الذي طرحناه سابقاً ما هو التكييف القانوني في حالة اذا نشأ عن فعل المتهم موت شخص واقتربت الموت باصابة اكثر من شخص باصابات غير جسيمة او اقترنت الموت او(الوفاة) باصابة شخص واحد باصابة جسيمة او بعاهة مستديمة ؟ ففي مثل هذه الحالات لاتنطبق واحكام نص الفقرة (4) من القسم (24) من قانون ادارة المرور وانما تكييف الواقعة وفقاً لنص الفقرة(3) من القسم المذكور0 ومن الامثلة على نص الفقرة(4) ماورد بالقرار التمييزي وجاء فيه(تبين من سير التحقيق والمحاكمة وظروف القضية وملابساتها ان محكمة جنايات اربيل لم تكن على الصواب عند اصدارها لقرار القاضي بالغاء التهمة المسندة الى المتهم والافراج عنه لتوفر ادلة مقنعة ومعتبرة بحقه تنهض سنداً صالحاً للادانة وفق المادة 4/25 من قانون المرور لان وقائع الدعوى تشير الى ان المتهم قد شاهد ومن مسافة معقولة سيارة عسكرية من نوع ايفا كانت واقفة على الطريق العام وكان هناك جنوداً ينزلون منها متوجهين الى الجهة الثانية من الطريق فكان عليه والحالة هذه تخفيف سرعة سيارته بشكل يضمن له اجتياز السيارة العسكرية بامان او ايقاف سيارته لبعض الوقت حتى يخلو الطريق من الحركة ومن ثم استئناف السير لتفادي حدوث اي حادث مؤسف الا انه باهماله ورعونته وعدم تبصره لم يستطع السيطرة على السيارة لانه استمر على السير دون تخفيف السرعة مما ادى الى انقلابها واحداث تلك النتائج المؤسفة0(1) و حل القسم (24) من قانون ادارة المرور بدل المادة (25) من قانون المرور الملغي 0

(1) انظر القاضي عثمان ياسين علي - المصدر السابق - ص193-194 0

وفيما يتعلق بالقسم (25) من قانون ادارة المرور فقد عالج المشرع فيه ظروفًا مشددة واعذاراً مخففة، فجعل من وقوع الحادثة في المناطق المخصصة لعبور المشاة في الطرق المثبتة فيها اشارات تنظيم العبور وعلاماتها ، او لم يبادر السائق الى مساعدة المصاب بنقله فوراً الى اقرب مستشفى او مركز صحي او تقديم العون بأي وجه من الوجوه اذا تعذر نقله او ترك محل الحادث دون اذن من سلطة التحقيق⁰ كما جعل من وقوع الحادثة خارج منطقة العبور او مبادرة السائق بنقل المصاب فوراً الى اقرب مستشفى او مركز صحي او اخبار الشرطة بالحادث اذا تعذر نقله لاي سبب كان عذراً مخففاً للعقوبات المنصوص عليها في القسمين (23) و(24) من القانون المذكور، ففي حالة اذا وقعت جريمة دهس وقام السائق بنقل المصاب فوراً الى المستشفى او المركز الصحي او سلم نفسه الى الشرطة فهذا تقلل من وقع الجريمة على المصاب وعلى ذويه وتدل على تعاون فاعل الجريمة مع السلطات المختصة في كشف وقوع الجريمة ، وفي هذه الحالات اذا توافرت او توافر احدها ، فينبغي على المحكمة اخذها بنظر الاعتبار عند فرض العقوبة⁰ ومن الامثلة على ذلك ما جاء بالقرار التمييزي بقوله (وجد ان قرار الادانة صحيح وموافق للقانون الا ان قرار العقوبة غير صحيح وذلك لثبوت قيام المتهم بنقل المصابة الى المستشفى فور وقوع الحادث للمعالجة مما يعتبر ذلك عذراً مخففاً لاغراض تطبيق احكام المادة 131 من قانون العقوبات)⁽¹⁾ كما وقضت (تبين ان القرار صحيح وموافق للقانون لان ادلة الادانة متوفرة حيث تبين ان المتهم مقصر لانه لم يخفف من سرعة سيارته بالرغم من مشاهدته المجنى عليه ووالدته وهما يعبران الشارع في المكان المخصص لعبور المشاة)⁽²⁾

ونستخلص مما ذكرنا سابقاً وقلنا بان جرائم الدهس والجرائم المرورية الاخرى هي من جرائم الخطأ غير العمدية لانتهاء القصد الجرمي لدى فاعلها لكنه وفي الوقت ذاته نرى ان بعض من السواق وخاصة الشباب المراهقين والذين يقومون بقيادة المركبات بسرعة فائقة داخل المدن والقصبات وبرعونة وهم في حالة سكر شديد دون مراعاتهم للقوانين والانظمة المرورية المرعية وبالتالي يؤدي فعلهم الاجرامي الى ازهاق روح شخص او عدد من الاشخاص او الحاق اذى بالآخرين ،حيث نرى بان السلوك الاجرامي هنا تتجه نحو العمد لان قيادة المركبة تحت تأثير المسكر او المخدرات تخضع لارادة الانسان نفسه لذلك ينبغي تفريقه مع شخص يقود مركبته بوعي تام دون تناول مواد مسكرة او مخدرة ويرتكب جريمة مرورية بسبب اهماله او عدم اتخاذه الحيطة والحذر او ماشابه ذلك ، وهذه الحالة برأينا يحتاج الى تشريع جديد واعتبارها من الجرائم العمدية للأسباب التي ذكرناها اعلاه ، كما ومن الاجدر للمحاكم عند فرض العقوبة عدم الاكتفاء بالعقوبات الاصلية وان تحكم ايضاً بالعقوبات التكميلية منها وجوب سحب اجازة السوق لمدة معينة ومنعه من قيادة المركبة او وجوب حجز المركبة وخاصة اذا ما اتجهت المحكمة بعدم كفاية الادلة للادانة حسب الفقرات الواردة في القسمين المذكورين اعلاه مع حرمان المحكوم عليه الغير المجاز بقيادة المركبة مطلقاً لحين استكمال الاجراءات للحصول على الاجازة مشروطة ومؤشر عليها الجرائم التي ارتكبها سابقاً في اجازة السوق كأوليات تدل على السوابق لمرتكب الجريمة لان العقوبات الاصلية دون التكميلية غير كافية للردع .

(1) انظر القاضي الدكتور عثمان ياسين علي - المبادئ والتطبيقات القانونية في قرارات محكمة استئناف اربيل بصفتها التمييزية الطعن في احكام

وقرارات محاكم الجرح لسنوات 1992-2012 ص 178 0

(2) انظر القاضي الدكتور عثمان ياسين علي - نفس المصدر اعلاه - ص 173

(الخاتمة)

في ختام هذا البحث الجلى والمتواضع والذي تناول موضوع (جريمة الدهس في القانون العراقي وتطبيقاتها القضائية) باعتبارها من الجرائم الغير العمدية على وجه العموم والتي شرعت من اجلها قوانين عدة والتشريعات الخاصة بها واخرها قانون ادارة المرور العراقي رقم 86 لسنة 2004 ، وقد جاء هذا البحث في مبحثين خصصنا المبحث الاول للتكليف القانوني لجريمة الدهس في قانون ادارة المرور العراقي ثم قسمناه الى مطلبين وتناولنا في المطلب الاول ماهية جريمة الدهس في القانون العراقي وعرفنا جريمة الدهس في الفرع الاول واوضحنا بان قانون ادارة المرور العراقي وقانون المرور الملغي لم يقر هذه التسمية اي تسمية (جريمة الدهس) وانما العاملين في مجال القانون والقضاء وضعوا تعاريف عدة لهذا النوع من الجريمة واستعرضنا اركان هذه الجريمة والتي تتمثل بالركن المادي وهو حدوث الوفاة(القتل) الخطأ او (الايذاء)الخطأ بتوافر عناصرها وهي السلوك الاجرامي اي الفعل الخاطئ والنتيجة الجرمية الضارة والعلاقة السببية بين السلوك والجريمة كما تطرقنا الى الركن المعنوي وهو الخطأ الذي ينسب الى الجاني وقلنا ان لم يكن هناك خطأ فلا توجد مسؤولية جزائية ويعتبر الحادث قضاءً وقدرًا ، فالشخص يكون مخطئاً اذا لم يتخذ الحيطة والحذر اللازمة في تصرفاته وينبغي على كل فرد مهما يكن ان يتبصر عواقب سلوكه ونشاطه لتلافي نتائج غير مشروعة تؤدي بحياة انسان واعاقته⁰ وتحدثنا في المطلب الثاني التكليف القانوني لجريمة الدهس في الفرع الاول باعتبارها من الجرائم غير العمدية وعرفناها بانها هي تلك الجرائم التي لايتطلب القانون فيها توافر القصد الجنائي اي (القصد الجرمي) لانه لايشترط فيها لتحقيق ركنها المعنوي قيام عنصر العمد وانما يكفي ان يتوافر في سلوك الجاني الاهمال او عدم الاحتياط او ما شابه ذلك واستعرضنا عدة تعاريف للخطأ وقلنا بان جريمة الدهس تعتبر من جرائم الجرح والجنائيات غير العمدية وانها تقوم على خطأ غير عمدي فلا يتصور فيها الشروع والاشترك لان جرائم الخطأ يشترط فيها عدم وجود القصد الجرمي⁰ وبحثنا انواع الخطا من انه متوقع ام غير متوقع مدنياً كان ام جزائياً خطأً فاحشاً ام يسيراً ام تافه وبيننا الخلاف الفقهي حول ذلك ، ومن ثم عرضنا صور الخطأ وهي الاهمال والرعونة وعدم الانتباه وعدم الاحتياط وعدم مراعاة القوانين والانظمة والوامر واوردنا لكل صوراً مثلة معززة بتطبيقات قضاء محكمة التمييز ، وفي سياق بحثنا ايضاً تحدثنا عن حالات اخرى من الجرائم المرورية كحالات اصطدام مركبتين او اكثر او مركبة مع الدراجة او اي عارض اخر وحالات الانقلاب والتي تؤدي الى حوادث مؤسفة ومفجعة تنجم عنها خسائر بشرية في الارواح واعاقة اخرين فضلاً عن الاضرار بممتلكات المواطنين وبالمرافق العامة ، ورجعنا الحوادث المرورية الى عوامل مختلفة منها تعود الى العامل

البشري او الانساني وخاصة سائق المركبة ، فان هدف تقليل الحوادث يستلزم التركيز والاهتمام بوسائل تعليم وضبط سلوك السائق ليكون حريصاً على مراعاة الانظمة وقواعد المرور ولتحقيق هذا لابد من اللجوء الى التربية والتعليم للمواطنين على استخدام الطريق وقيادة المركبة ، كما وان عوامل الطريق والطبيعة والمناخ تعتبر ايضاً من العوامل المؤثرة في وقوع الحوادث المرورية⁰ كما تطرقنا الى هذه الجريمة باعتبارها من الجرائم العمدية وقلنا بانها لا تحدث الا في حالات نادرة كأن يلجأ شخص بقتل اخر بواسطة المركبة لغرض الانتقال والثأر منه ويتم فيما بعد تلبسها وتكييفها على انها حالة قد وقعت خطأ ودون قصد وهنا تحتاج القضية الى الوقفة والدراسة المستفيضة لاستنباط الحقائق من الواقعة نفسها وهذه المهمة تقع على القضاء والمعنين بالتحقيق لاطهار الحقيقة ، ثم عرضنا اركان الجرائم العمدية والتي تتوفر فيها ركنين ،الركن المادي والركن المعنوي وقلنا ان قوام الركن المعنوي هو القصد الجنائي او(القصد الجرمي) فبدونه لاتعد الجريمة عمدية والقصد اما ان يكون .

القصد العام او الخاص محدد او غير محدد او المتعدي كما بينا اوجه الاختلاف بين الجرائم العمدية والغير العمدية⁰

اما في المبحث الثاني استعرضنا ادلة الاثبات في جرائم الدهس من خلال عرض سريع لافادة المجنى عليه (المشتكي) وشهادات الشهود واعتراف المتهم والانتقال الى محل الحادث وتنظيم مرتسم و مخطط له وتقارير الخبراء والفنيين والقرائن والادلة الاخرى المقررة قانوناً واهمية كل اجراء من هذه الاجراءات كأدلة الاثبات في المسائل الجزائية وخاصة جريمة الدهس الذي نحن بصدده ، وتناول البحث ايضاً العقوبات المقررة لجريمة الدهس في قانون المرور رقم 86 لسنة 2004 وقمنا بدراسة كل فقرة من فقرات القسمين (23) و(24) من خلال ذكر الامثلة والتطبيقات القضائية لقضاء محاكم الاقليم والحكومة الاتحادية وابدينا رأينا فيها ، كما قمنا بدراسة القسم (25) من القانون المذكوروالذي عالج فيه المشرع الظروف المشددة والاعذار المخففة لوقوع الجريمة ، واخيراً فقد تبين لنا بان هذا القانون يعاني من نقص تشريعي لانه لم يساير التطور الحاصل في الجرائم المرورية وفي التشريعات الخاصة بالاخير سيما وان هذه الجريمة وان كانت وصفت بانها من الجرائم الغير العمدية فقد تقع احياناً بصورة عمدية ايضاً ودون ان يضع المشرع لها اي اجراءات لكيفية التفريق بينها وبين الجريمة الغير العمدية وان الجرائم المرورية حالها حال الجرائم الاخرى فهي في تطور مستمر طالما هناك تطورالمستمر في صناعة المركبات وبغية المساهمة في ابداء رأينا المتواضع نقترح مايلي:

1- نوصي باصدار تشريع جديد او اضافة عبارة فيما اذا ارتكب الجريمة بسرعة فائقة وتحت تأثير المسكر او المخدر واعتبار الجريمة المرتكبة من الجرائم العمدية بحيث يدان فيها فاعل الجريمة وفق احكام قانون العقوبات العراقي 0

2- لقد شاهدنا من خلال التطبيق العملي في المحاكم ان القضاء في اقليم كردستان يلجأ الى ايقاف تنفيذ العقوبة عند تنازل المجنى عليه او ذويه حتى وان كان المدان درجة تقصيره مغالاً فيها لذا نرى ونقترح في حالة حصول الوفاة في مثل هذه الجرائم ان يصدر تشريع يمنع المحاكم من وقف تنفيذ العقوبة 0

3- نوصي المشرع باضافة كلمة (الضرر) الى الفقرة (1) من القسم (23) من قانون ادارة المرور لكي يكون النص شاملاً بكل معانيه ليلقي بضلاله على الواقعة التي نحن بصددھا 0

4- نوصي المشرع بزيادة مبلغ الغرامات عن المبالغ المقررة في القانون المذكور لمسايرة التطورات السريعة الحاصلة على عموم المجتمع وتقنياته ليكون رادعاً قوياً لمن يخالف النصوص القانونية وعبرة لمن لا يعتبر باعتبار ان الغرامة تؤثر سلباً على حياة الفرد والمجتمع عموماً اسوة بالدول المتقدمة 0 وختاماً نجد ان هذه المقترحات والاراء هي مقترحات واراء اولية قابلة للمناقشة والحوار وهي اولاً واخيراً افكار وملاحظات لا بد ان نضعها في خاتمة البحث المتواضع ونأمل ان تكون موضع دراسات متخصصة بهذا المجال 00 والله وحده الهادي للصواب 0

الباحث

(المصادر)

اولاً:- القرآن الكريم واحاديث الرسول(ص) 0

ثانياً:- الكتب :

- 1- الدكتور احمد رفعت الخفاجي- شرح قانون العقوبات العراقي - القسم الخاص -الطبعة الثانية - دار الطباعة الحديثة - بصرة -1969 0
- 2- القاضي ابراهيم المشاهدي- المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز - القسم الجنائي - مطبعة الجاحظ - بغداد - 1990 0
- 3- القاضي جمال محمد مصطفى - التحقيق والاثبات في القانون الجنائي - مطبعة الزمان - بغداد 2004 0
- 4- الدكتور حميد السعدي- شرح قانون العقوبات الجديد- دراسة تحليلية مقارنة - الجزء الاول- في الاحكام العامة (الجريمة والمسؤولية الجنائية) - مطبعة المعارف- بغداد- 1970 0
- 5- الدكتور سامي النصراوي- دراسة في اصول المحاكمات الجزائية - الجزء الاول- في الدعوى العمومية والدعوى المدنية والتحري والتحقيق والاحالة - مكتبة دارالسلام- بغداد- 1978 0
- 6- المحامي عدنان عبدالمجيد- مبادئ التحقيق في حوادث الطريق - الطبعة الاولى- المؤسسة العامة للدعاية والطباعة - بغداد-1979 0
- 7- الدكتورعلي حسين الخلف والاستاذ الدكتور سلطان عبدالقادر الشاوي- المبادئ العامة في قانون العقوبات - مطبعة الرسالة - الكويت - 1982 0
- 8- الاستاذ عبدالستارالبزركان- محاضرات في المبادئ العامة وجرائم العامة في قانون العقوبات العراقي- القيت على طلبة المعهد القضائي للعام الدراسي 1983- 1984 طبعت وسحبت بالرونيو0
- 9- الدكتور عباس الحسيني- شرح قانون العقوبات العراقي الجديد- المجلد الثاني- القسم الخاص- جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال- بدون مطبعة- 1970 0
- 10- عبدالوهاب عبدالرزاق التحافي- الجرائم المرورية - بغداد- مطبعة اسعد-1982 0
- 11- القاضي عبدالحسين صباح صيوان الحسون - موسوعة نصوص التجريم والعقاب - الجزء الاول الطبعة الاولى - المكتبة القانونية - بغداد -2013 0
- 12- الاستاذ عبدالامير العكيلي- الدكتور سليم ابراهيم حرب- اصول المحاكمات الجزائية-ج1-ج2 - المكتبة القانونية - بغداد- 2009 0
- 13- القاضي عثمان ياسين علي- المبادئ القانونية في قرارات محكمة تمييز اقليم كوردستان العراق-

- القسم الجنائي- لمدة خمس عشرة سنة 1993-2007 - مطبعة المنارة - اربيل - 2008 0
- 14- القاضي الدكتور عثمان ياسين علي- المبادئ والتطبيقات القانونية في قرارات محكمة استئناف اربيل بصفتها التمييزية ، الطعن في احكام وقرارات محاكم الجنج لسنوات 1992-2012- ته بايي للطباعة والنشر- اربيل- 2013 0
- 15-الدكتور غالب عبيد خلف- شرح قانون العقوبات (القسم العام) مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي - 2010 0
- 16- الدكتور غالب الداودي- شرح قانون العقوبات العراقي- القسم العام- الطبعة الاولى - دار الطباعة الحديثة- بصرة- 1969 0
- 17-الدكتور فخري عبدالرزاق صليبي الحديثي- شرح قانون العقوبات القسم العام- المكتبة القانونية - بغداد-1992 0
- 18- كامران رسول سعيد- المبادئ والقرارات الهامة لمحكمة جنايات السليمانية /2 بصفتها التمييزية - لسنوات (2010-2013) - مطبعة به يوه ند- الطبعة الاولى- سليمانية -2014 0
- 19- القاضي كيلاني سيد احمد- المبادئ القانونية لقرارات محكمة استئناف منطقة اربيل بصفتها التمييزية للسنوات 2005-2009 - مطبعة المنارة - اربيل- 2010 0
- 20- الدكتور ماهر عبد شويش الدرة- شرح قانون العقوبات- القسم الخاص - العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة- توزيع المكتبة القانونية - بغداد-2009 0
- 21- الدكتورة واثبة داوود السعدي- قانون العقوبات - القسم الخاص- المكتبة القانونية - بدون سنة الطبع 0

ثالثاً:- القوانين :

- 1- قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 وتعديلاته 0
 - 2- قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم(23) لسنة 1971 0
 - 3- قانون الاثبات رقم (107) لسنة 1979 0
 - 4- قانون المرور رقم (48) لسنة 1971 الملغي 0
 - 5- قانون المرور رقم (86) لسنة 2004 0
- رابعاً:- القرارات :-
- 1- قرار محكمة التمييز لاقليم كوردستان المرقم (17/الهيئة الجزائية- الاولى/2012) في

- 2012/4/26 (غير منشور) 0
- 2- قرار محكمة التمييز لاقليم كردستان المرقم (83/الهيئة الجزائية- الاولى/2013) في
2013/6/11 (غير منشور) 0
- 3- قرار محكمة التمييز لاقليم كردستان المرقم (47/الهيئة الجزائية/2011) في 2011/5/3
(غير منشور) 0
- 4- قرار محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية المرقم (113/ت- جنح/2013) في
2013/6/25 (غير منشور) 0
- 5- قرار محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية المرقم (138/ت- جنح/2011) في
2011/9/4 (غير منشور) 0
- 6- قرار محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية المرقم (70/ت- جنح/2011) في
2011/5/29 (غير منشور) 0
- 7- قرار محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية المرقم (100/ت- جنح/2011) في
2011/7/6 (غير منشور) 0
- 8- قرار محكمة استئناف منطقة السليمانية بصفتها التمييزية المرقم (152/ت- جنح/2013) في
2013/8/20 (غير منشور) 0
- 9- قرار محكمة جنايات السليمانية 2/ بصفتها التمييزية المرقم (103/ت/2012) في 2012/4/24
(غير منشور) 0
- 10- قرار محكمة جنايات السليمانية 1/ بصفتها التمييزية المرقم (174/ت/2014) في 2014/3/17
(غير منشور) 0
- 11- قرار محكمة جنايات الرصافة بصفتها التمييزية المرقم (1016/ج 2/2009) في
2009/9/8 (غير منشور) 0
- 12- قرار محكمة تمييز العراق المرقم (409/هيئة عامة/82-83) في 1983/4/16 -قاعدة
التشريعات العراقية - مجلس القضاء الاعلى - 2013 منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع
www.iraqld.com|verdictsTextResults.aspx?vsc=200420117944530
- 13- قرار محكمة جنايات ديالى بصفتها التمييزية المرقم (39/ج/2009) في 2009/4/6 - قاعدة
التشريعات العراقية - مجلس القضاء الاعلى - 2013 - منشور على شبكة الانترنت وعلى نفس الموقع
اعلاه 0

رابعاً: - الصحف والمجلات:-

- 1- مجلة العدالة- العدد الاول- السنة الخامسة- 0 1979
- 2- مجلة القضاء- العدد الثاني- السنة الثانية والاربعون- 0 1987
- 3- النشرة القضائية - العدد الاول- السنة الرابعة- 0 1973
- 4- الوقائع العراقية - العدد 3984 - ايار- 0 2004